

IZÖIZ

منظمة الزكاة العالمية
International Zakat Organization

هيئة علمية مهنية متخصصة في إصدار
معايير وقرارات الزكاة الفقهية والمحاسبية

قَرَارُ الزَّكَاةِ الفِقْهِىِّ الدَّوْلِيِّ
رَقْمُ (8) بِشَأْنِ:

مَعْيَارُ المِدِّ وَالصَّاعِ
وَالوَسْقِ بِالمَقاييسِ المَعاصِرَةِ

1 رمضان 1447 هـ - 18 فبراير 2026 م



IZakat.org info@izakat.org

+90 5541848030



منظمة الزكاة العالمية
International Zakat Organization

هيئة علمية مهنية متخصصة في إصدار
معايير وقرارات الزكاة الفقهية والمحاسبية

تأسست منظمة الزكاة العالمية بتاريخ 5 ربيع الثاني 1441هـ الموافق 2 ديسمبر 2019م كمؤسسة دولية غير ربحية مسجلة بإنجلترا وويلز، مقرها الرئيسي المملكة المتحدة (لندن) ، وهي منظمة ذات صبغة مرجعية ومعيارية واستشارية تعمل في النطاق الدولي ووفق آليات عمل إلكترونية بالكامل.

ومن أهدافها النهوض بفكر الزكاة وتجديد مفاهيمها ونشر ثقافتها في ضوء تطبيقاتها المعاصرة، إلى جانب التمكين المؤسسي للزكاة وتحسين واقعها التشريعي والارتقاء بتطبيقاتها العملية المعاصرة في العالم ، ومن أجل ذلك فإن المنظمة لا تزاول أعمال تحصيل أموال الزكاة ولا صرفها.

الرسالة : تمكين الزكاة في العالم كوسيلة للتنمية والتكافل.

الرؤية : مؤسسة دولية رائدة في تعزيز وتفعيل الدور الحضاري للزكاة في العالم.

الهدف الاستراتيجي:

مرجعية دولية متخصصة في علوم الزكاة وتطوير معاييرها والارتقاء بتطبيقاتها، وتفعيل أدوارها الحضارية الداعمة للاقتصاديات في دول العالم.

الأهداف العامة:

1. النهوض بفكر الزكاة وتجديد مفاهيمها ونشر ثقافتها في ضوء تطبيقاتها المعاصرة.
2. التمكين المؤسسي للزكاة وتحسين واقعها التشريعي والارتقاء بتطبيقاتها العملية المعاصرة.
3. تدويل نموذج الزكاة ودمج مفاهيمها بمؤسسات الاقتصاد الدولي الحديث.
4. التوعية بالآثار الإيجابية للزكاة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحضارية .

قَرَارُ الزَّكَاةِ الْفَقْهِيِّ الدَّوْلِيِّ

رَقْمٌ (8) بِشَأْنِ:

مَعْيَارُ الْمُدِّ وَالصَّاعِ

وَالْوَسْقِ بِالْمَقَائِيسِ الْمُعَاَصِرَةِ

1 رمضان 1447 هـ - 18 فبراير 2026 م

الهيئة الاستشارية

الأسماء مرتبة هجائياً

د. عبدالعزيز بن إبراهيم الشريدة

دولة الكويت



أ.د. عصام عبد القادي أحمد أبو النصر

جمهورية مصر العربية



د. علي مسلم سليمان العاصمي

عمان



أ.د. كوثر عبدالفتاح محمود الأبجي

جمهورية مصر العربية



القاضي د. محمد بن أحمد الوزير الوقشي

الجمهورية اليمنية



أ.د. محمد عثمان شبير

المملكة الأردنية الهاشمية



أ.د. ناصر الفضلي

الإمارات العربية المتحدة



أ.د. أمال عمري

الجمهورية التونسية



د. أحمد زيين عطية

الجمهورية اليمنية



أ.د. أحمد صباح ناصر الملا

دولة الكويت



د. جاسم بن محمد الجابر

دولة قطر



أ.د. حسين محمد سمحان

المملكة الأردنية الهاشمية



أ.د. صالح بن عبدالله الضبياني

الجمهورية اليمنية



د. صالح صالحي

الجزائر



أ.د. عبدالسلام بلاجي

المملكة المغربية



مجلس الخبراء

الأسماء مرتبة هجائياً

حسـن سعـيد صهـيـون

دولة فلسطين



د. خالد محمد عـروف

المملكة الأردنية الهاشمية



د. راشد إبراهيم الشريدة

دولة الكويت



د. راشد سعد العليمي

دولة الكويت



د. رضا بن إبراهيم التوكابري

الجمهورية التونسية



د. رامي محمد كمال ابراهيم

جمهورية مصر العربية



د. سليمان بن محمد الجويسر

المملكة العربية السعودية



سوكـول قندقـبي

ألبانيا



د. سونا عمر عبادي

المملكة الأردنية الهاشمية



د. صلاح الدين أحمد عامر

الجمهورية اليمنية



د. إبراهيم أمغبـون

بنين



أ.د. إحسان بن صالح بن محمد المعتاز

المملكة العربية السعودية



د. أحمد الأمين محمد آج

جمهورية السنغال



د. أحمدو ولد حامدون

الجمهورية الإسلامية الموريتانية



د. إسكنـدر الشريـفي

الجمهورية التونسية



أشرف مصطفى محمد

جمهورية مصر العربية



باقـجـان موتـاش

دولة كازاخستان



بثينة محمد أحمد الصالح

دولة الكويت



بدر الدين حكيم أكنفي

جمهورية نيجيريا



توفيق بن عمر كيدوش

الجزائر



مجلس الخبراء

الأسماء مرتبة هجائياً

د. كمال سالم حسين

ليبيا



د. محمد بن سالم اليافعي

دولة قطر



د. محمد حمزة فلامرزي

مملكة البحرين



محمد رامي أبو شعبان

دولة فلسطين



د. محمد سالم إنجييه

المملكة المغربية



د. محمد سليمان حمزة

جمهورية السودان



د. محمد محمود بن جلال الطلبة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية



د. منبجي زايد الفقي

الجمهورية التونسية



أ.د. مهند أحمد عتمة

المملكة الأردنية الهاشمية



د. عبد الباسط بن الهادي قوادر

الجمهورية التونسية



عبد الرحمن عبد اللطيف محمد

جمهورية الهند



د. عبدالمتي بن شيتو

بنين



د. عبد الرحمن جمال

أثيوبيا



د. عبد العزيز معلم محمد

جمهورية الصومال



د. عبد الله لام

جمهورية السنغال



عدنان هارون ناصر

تايلندا



د. فؤاد محمد عبد الكريم الجرافي

الجمهورية اليمنية



د. القطب ولد الراجل ولد عبدولي

الجمهورية الإسلامية الموريتانية



مجلس الخبراء

الأسماء مرتبة هجائياً

د. نجوغو بن امباكي صمب

جمهورية السنغال



أ.د نصر صالح محمد أحمد

ليبيا



نوفيل فروجه

الجمهورية التونسية



Daniel Johnson

المملكة المتحدة



د. مينة محمد الجوجي

المملكة المغربية



نادر الوحيشي

الجمهورية التونسية



د. نجيب محمد صالح البار

الجمهورية الإيطالية



أ.د نجم الدين كزلكايا

تركيا





منظمة الزكاة العالمية
International Zakat Organization

هيئة علمية مهنية متخصصة في إصدار
معايير وقرارات الزكاة الفقهية والمحاسبية

نحو إبراز الدور الحضاري للزكاة في العالم

IZakat.org info@izakat.org

+90 5541848030



جميع حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
1 رمضان 1447 هـ - 18 فبراير 2026 م

IZO/24

كلمة رئيس مجلس الخبراء،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد..
تعد مقادير المكايل الشرعية، وفي مقدمتها الصاع والمد، من القضايا ذات الأثر المباشر في ضبط عدد من العبادات المالية، وعلى رأسها الزكاة وزكاة الفطر والكفارات، إذ علق الشارع الحكيم وجوب هذه العبادات ومقاديرها على مكايل محددة، تحقيقاً للانضباط ورفعاً للنزاع.
وقد أولى فقهاء الأمة هذه المكايل عناية كبيرة منذ الصدر الأول، غير أن اختلاف البيئات والأعراف، وتحوّل المجتمعات عبر العصور من المعيار الكيلي إلى المعيار الوزني، ثم إلى المقاييس الحجمية الحديثة، أدى إلى تعدد التقديرات واختلاف النتائج، بما أفضى إلى تباين ملموس في تحديد مقدار الصاع والمد، وانعكس ذلك على تقدير الأنصبة الشرعية.
وانطلاقاً من هذه الإشكالية العلمية والعملية، قامت منظمة الزكاة العالمية بإعداد دراسة علمية شاملة لقياس الصاع والمد، اعتمدت فيها منهجية بحثية دقيقة، بُنيت على مساقين رئيسيين متكاملين:

المساق الأول: المساق العلمي التأصيلي

ويقوم هذا المساق على الرجوع إلى قياسات وتقديرات الفقهاء المتقدمين للصاع والمد، وتحليل مناهجهم في التعامل مع المعيار الكيلي، ثم تتبع انتقال بعضهم إلى التقدير الوزني، وبيان أسبابه العلمية والعملية، وأثاره في اختلاف المقادير. كما تناول هذا المساق الخلاف الفقهي القديم بين فقهاء الحنفية من جهة، وجمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة من جهة أخرى، مع تحليل أصول هذا الخلاف ومنطلقاته المنهجية. ويدخل ضمن هذا المساق كذلك تتبع أشهر الدراسات العلمية المعاصرة التي قاست الصاع والمد، ودراسة مناهجها ونتائجها، ومناقشة الفروق بينها، إضافة إلى جمع ودراسة أشهر الأسانيد المروية في المد النبوي، عن الصحابي الجليل زيد بن ثابت رضي الله عنه، مع تحليل اختلاف الروايات في تقدير المد، وبيان أثر ذلك في نتائج القياس.

المساق الثاني: المساق الاستقرائي المقارن

ويعتمد هذا المساق على استقراء أشهر أعمال اللجان العلمية والفرق البحثية التي تولت قياس المد والصاع عبر التاريخ، وتحليل نتائجها، ومقارنة تقديراتها بعضها ببعض، وبيان مدى التقارب أو التباين بينها، وأسباب ذلك التباين، وحدود الاستفادة العلمية من كل تجربة قياس.

وبعد استكمال هذين المساقين، ومقارنة النتائج المتحصلة عنهما، تبين وجود تفاوت ملحوظ في تقدير المد والصاع، يزداد أثره كلما ارتفعنا في سلم المكييل من المد إلى الصاع، ثم إلى الوسق، وينعكس بصورة أوضح عند تقدير نصاب الزروع والثمار المقدر بخمسة أوسق، وهو تفاوت له أثر عملي مباشر في تحديد مقدار الواجب الشرعي، ويستدعي معالجة علمية ميدانية أكثر شمولاً ودقة.

وبناءً على ذلك، خلصت منظمة الزكاة العالمية إلى ضرورة القيام بدراسة علمية تطبيقية كبرى، تجمع بين التأصيل الفقهي، والاستقراء التاريخي، والتحقيق الميداني، وتستوعب ما توصل إليه السابقون والمعاصرون من فقهاء الأمة وباحثيها.

وقد هيأت المنظمة لهذه الدراسة جميع المتطلبات العلمية والتنظيمية، وشارك فيها نخبة من أهل العلم الشرعي، والمتخصصين، والمهندسين المهنيين، والمشرفين الإداريين، لتكون - من حيث السعة والمنهج والدقة - أكبر دراسة علمية ميدانية لقياس الصاع والمد إلى وقتنا الحاضر.

وقد شارك في هذه الدراسة (135) شخصاً من (32) جنسية مختلفة، وقام كل مشارك بقياس أمداده باستخدام أربعة أصناف من الأقوات، هي: البر، والشعير، والأرز، والتمر، مع تكرار القياس لكل صنف ثلاث مرات، كيلاً ووزناً ليبلغ مجموع القراءات: ثلاثة آلاف وخمسة مئة وعشر قراءة (135x(2+24)=3510)، ولذلك فهذه الدراسة تعتبر من أكبر الدراسات العلمية والعملية في العالم الإسلامي لقياس الصاع.

ثم خضعت نتائج القياس لمعالجة هندسية إحصائية دقيقة، شملت استبعاد القراءات الشاذة، وحساب المتوسطات الحسابية لكل شخص في كل صنف على حدة، ثم المتوسط لكل شخص في مجموع الأصناف، ثم المتوسط العام لجميع المشاركين لكل صنف، وصولاً إلى المتوسط الحسابي النهائي لجميع القياسات في جميع الأصناف.

ولم تكتفِ المنظمة بعرض النتائج بصيغتها الحجمية المجردة، بل التزمت بالأصل الشرعي في التقدير، وهو الكيل لا الوزن، واعتمدت وحدة قياس عالمية منضبطة هي الميلتر لتحقيق أعلى درجات الدقة العلمية، ثم حُوِّلت النتائج - تيسيراً على المسلمين في مختلف أنحاء العالم - إلى وحدة السننيمتر، بما يسمح بتصميم أوعية معيارية بأشكال هندسية مختلفة، كالأسطوانية والدائرية وغيرها، تحقق سهولة الاستعمال ودقة الأداء.

وقد تم تلخيص جميع تلك المخرجات العلمية للدراسة بصورة (قَرَارُ الزَّكَاةِ الْفَقْهِيِّ الدَّوْلِيِّ رَقْمُ (8) بِشَأْنِ: مِعْيَارُ الْمُدِّ وَالصَّاعِ وَالْوَسْقِ بِالْمَقَائِيسِ الْمُعَاصِرَةِ)، وقد تضمن القرار خمس مواد شاملة لتلك المخرجات العلمية، وهذا القرار شديد الصلة بموضوع الزكاة من جهة (الصاع) في زكاة الفطرو (الوسق) في زكاة الزروع والثمار.

وبذلك يمثل هذا القرار الفقهي الدولي مبادرة علمية وتاريخية جادة في ضبط مكاييل العبادات المالية وفق معايير شرعية وعلمية دقيقة، وتقديم مرجع معاصر يُبنى عليه في تقدير الصاع والمد، تحقيقاً لمقاصد الشريعة في الانضباط والعدل ورفع الخلاف.

د. صلاح الدين احمد عامر

رئيس مجلس الخبراء لمنظمة الزكاة العالمية

الأعمال التحضيرية للقرار

مرَّ القَرَارُ بِثَمَانِي مَرَاهِلٍ، وَعَقِدَ لَهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ لَجْنَةً عِلْمِيَّةً، حَيْثُ كَانَ الْاجْتِمَاعُ الْأَوَّلُ الْاِثْنَيْنِ: 4 جَمَادَى الْأُولَى 1444 هـ، الْمَوْافِقَ 2022/11/28 م، وَكَانَ الْاجْتِمَاعُ الْأَخِيرُ بِتَارِيخِ 22 رَجَبِ 1447 هـ، الْمَوْافِقَ 2026/1/11 م، عِبْرَ الْمَرَاهِلِ الْآتِيَةِ:

القسم الأول: تشكيل اللجنة العلمية الفقهية:

أولاً: قامت منظمة الزكاة العالمية بتشكيل اللجنة العلمية الفقهية لإعداد وتطوير قرار الزكاة الفقهي الدولي رقم (8) بشأن: (معيار المد والصاع والوسق بالمقاييس المعاصرة)، وقد ضمت اللجنة الأعضاء التالية أسماؤهم: (وفق الترتيب الهجائي)

م	الاسم	المسمى	الدولة
1-	د. أسامة فتحي أبو بكر	عضوا	الأردن
2-	أ. أشرف مصطفى	عضوا	مصر
3-	د. راشد إبراهيم الشريدة	عضوا	الكويت
4-	د. رياض منصور الخليفة	عضوا	الكويت
5-	د. سونا عمر علي العبادي	عضوا	الأردن
6-	د. صلاح الدين أحمد عامر	رئيسا	اليمن
7-	د. صلاح أحمد الجماعي	مقررًا	اليمن
8-	د. عبد العزيز الشريدة	عضوا	الكويت
9-	د. عبد الله الله لام	عضوا	السنغال
10-	أ. عبد الله السيد	عضوا	الكويت
11-	د. فؤاد محمد عبدالكريم	أمين السر	اليمن
12-	د. محمد حمزة فلامرزي	عضوا	البحرين
13-	د. محمد محمود بن جلال الطلبة	عضوا	موريتانيا
14-	د. ناصر الفضلي	عضوا	الامارات
15-	د. نجيب محمد صالح البارد	عضوا	إيطاليا

ثانيا: اجتماعات اللجنة العلمية الفقهية:

بلغ عدد اجتماعات اللجنة (16) ستة عشر اجتماعا، وذلك وفقا للجدول التالي:

التاريخ	الاجتماع
4 جمادى الأولى 1444 هـ الموافق 2022/11/28م	الأول
10 جمادى الآخر 1444 هـ الموافق 2023/1/3م	الثاني
12 شعبان 1444 هـ الموافق 2023/3/4م	الثالث
4 شوال 1444 هـ الموافق 2023/4/24م	الرابع
6 شوال 1444 هـ الموافق 2023/4/26م	الخامس
16 شوال 1444 هـ الموافق 2023/5/6م	السادس
30 ربيع الأول 1445 هـ الموافق 2023/10/15م	السابع
1 ربيع الآخر 1445 هـ الموافق 2023/10/16م	الثامن
2 ربيع الآخر 1445 هـ الموافق 2023/10/17م	التاسع
15 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 2023/11/29م	العاشر
22 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 2023/12/6م	الحادي عشر
15 شوال 1445 هـ الموافق 2024/4/24م	الثاني عشر
6 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 2024/5/14م	الثالث عشر
13 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 2024/5/21م	الرابع عشر
20 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 2024/5/28م	الخامس عشر
22 رجب 1447 هـ الموافق 2026/1/11م	السادس عشر

القسم الثاني: مراحل إعداد القرار:

طبقاً لما تضمنته (لائحة إصدار قرارات الزكاة الدولية) الصادرة عن منظمة الزكاة العالمية فقد مرَّ إعداد القرار بثماني مراحل وبياناتها مقرونة بتواريخها على النحو التالي:

المرحلة الأولى: الورقة صفر:

بدأ التصور المبدئي للقرار الفقهي السابع لمنظمة الزكاة العالمية (معيار المد والصاع والوسق بالمقاييس المعاصرة)، بتاريخ 4 جمادى الأولى 1444 هـ الموافق 2022/11/28م، وعند تدارس أعضاء اللجنة العلمية بمجلس خبراء الزكاة الأموال الزكوية، واستمر التداول بين الأعضاء إلى تاريخ 9 جمادى الآخر 1444 هـ، الموافق 2023/1/2م.

المرحلة الثانية: الاستكتاب العلمي:

بعد وضوح التصور المبدئي وإقرار اللجنة العلمية لمسودته، تم طرحه على الفور للاستكتاب في مجلس خبراء الزكاة بالمنظمة، حيث قدم ثلاثة ممن استكتبوا من أعضاء مجلس الخبراء؛ أوراقهم إلى اللجنة العلمية بالمجلس بتاريخ 10 شعبان 1444 هـ، الموافق 2023/3/2م.

المرحلة الثالثة: الورقة البيضاء:

تمثل الورقة البيضاء مسودة القرار الأولى، ويتم مراجعة القرار من خلال ثلاث غرف علمية (مجلس الخبراء، الهيئة الاستشارية، اللجنة العلمية)، وقد مرَّ هذا القرار بها على النحو التالي:

1- عقدت اللجنة العلمية اجتماعها الأول بتاريخ 12 شعبان 1444 هـ الموافق 2023/3/4م لإعداد مسودة القرار في ورقته البيضاء.

2- أرسل القرار إلى مجلس الخبراء بورقته البيضاء بتاريخ 22 ذو الحجة 1445 هـ، الموافق 2024/6/28م وحتى 9 محرم 1446 هـ الموافق 2024/7/15م، وذلك لإجراء التعديلات اللازمة.

3- أُحِيلَ الْقَرَارُ بِوَرَقْتِهِ الْبِيضَاءِ إِلَى الْهَيْئَةِ الْإِسْتِشَارِيَّةِ بِمَنْظَمَةِ الزَّكَاةِ الْعَالَمِيَّةِ، لِلنَّظَرِ وَالتَّعْدِيلِ بِتَارِيخِ 22 مَحْرَمِ 1446 هـ الْمَوْافِقِ 28/7/2024 م وَإِلَى تَارِيخِ 6 صَفَرِ 1446 هـ، الْمَوْافِقِ 10/8/2024 م.

المرحلة الرابعة: الورقة الزرقاء:

تُمَثِّلُ الْوَرَقَةُ الزَّرْقَاءُ الْبَيَانَ وَالتَّوْضِيحَ لِلْقَرَارِ، حَيْثُ أُحِيلَ الْقَرَارُ بِوَرَقْتِهِ الزَّرْقَاءِ إِلَى اللَّجْنَةِ الْعِلْمِيَّةِ بِمَجْلِسِ الْخِبْرَاءِ بِتَارِيخِ 18 جَمَادِي الْآخِرِ 1446 هـ، الْمَوْافِقِ 19/12/2024 م، وَمِنْ ثَمَّ أُحِيلَ إِلَى مَجْلِسِ الْخِبْرَاءِ بِنَفْسِ التَّارِيخِ بَعْدَ إِقْرَارِهِ وَتَمَّتْ مَرَاجَعَتُهُ مِنْ قَبْلِ الْأَعْمَاءِ حَتَّى تَارِيخِ 3 رَجَبِ 1446 هـ، الْمَوْافِقِ 3/1/2025 م، وَمِنْ ثَمَّ أُحِيلَ إِلَى الْهَيْئَةِ الْإِسْتِشَارِيَّةِ بِالْمَنْظَمَةِ بِتَارِيخِ 30 رَجَبِ 1446 هـ، الْمَوْافِقِ 30/1/2025 م، لِيَتِمَّ التَّعْدِيلُ عَلَيْهِ وَأَعَادَتُهُ لِمَجْلِسِ الْخِبْرَاءِ.

المرحلة الخامسة: الورقة الخضراء:

الْوَرَقَةُ الْخَضْرَاءُ هِيَ الْمَسْوُودَةُ شَبَهَ النِّهَائِيَّةِ لِلْقَرَارِ وَالْبَيَانَ مَعاً، وَقَدْ أُحِيلَ الْقَرَارُ بِوَرَقْتِهِ الْخَضْرَاءِ إِلَى اللَّجْنَةِ الْفُقْهِيَّةِ بِتَارِيخِ 7 شَعْبَانَ 1446 هـ، الْمَوْافِقِ 6/2/2025 م؛ لِلتَّعْدِيلِ الْآخِيرِ.

المرحلة السادسة: جلسة الاستماع:

عُقِدَتْ جَلْسَةُ الْإِسْتِمَاعِ لِلْقَرَارِ بِتَارِيخِ 16 شَعْبَانَ 1446 هـ، الْمَوْافِقِ 15 فَبْرَايِرِ 2025 م، وَحَضَرَهَا عَدَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُتَخَصِّصِينَ بِلُغَةِ عَدَدِهِمْ خَمْسَةٌ وَثَلَاثِينَ شَخْصاً، وَقَدْ تَمَّ الْإِسْتِمَاعُ لِلْمُتَدَاخِلِينَ وَتَسْجِيلُ مَلَاخِظَاتِهِمْ، كَمَا تَمَّ اسْتِقْبَالُ عَدَدٍ مِنَ الْمَلَاخِظَاتِ الْمَكْتُوبَةِ، وَأُحِيلَتْ إِلَى اللَّجْنَةِ الْعِلْمِيَّةِ لِلنَّظَرِ فِيهَا.

وَبَعْدَ التَّعْدِيلِ لِلْقَرَارِ وَفَقِ مَلَاخِظَاتِ الْمُتَدَاخِلِينَ فِي جَلْسَةِ الْإِسْتِمَاعِ؛ تَمَّ إِحَالَةُ الْقَرَارِ إِلَى الْجِهَاتِ الْمُخْتَصَّةِ لِتَشْكِيلِ الْقَرَارِ وَمَرَاجَعَتِهِ اللَّغْوِيَّةِ، وَتَهْيِئَتِهِ مِنَ النُّوَاحِي الْفُنْيَةِ بِتَارِيخِ 19 شَعْبَانَ 1446 هـ الْمَوْافِقِ 18/2/2025 م.

المرحلة السابعة: الاعتماد العلمي:

تم الاعتماد العلمي النهائي للقرار من قبل مجلس الخبراء، بتاريخ 14 شعبان 1447هـ، الموافق 2026/2/2م، ومن ثم أُحيل للأمانة العامة للمنظمة للإصدار الرسمي.

المرحلة الثامنة: الإصدار الرسمي:

أصدرت الأمانة العامة لمنظمة الزكاة العالمية القرار الفقهي السابع بعنوان: (معيار المد والصاع والوسق بالمقاييس المعاصرة)، وذلك بتاريخ 1 رمضان 1447هـ، الموافق 2026/2/18م ونُشر بوسائل الإعلام المختلفة للمنظمة.



التَّمْهِيدُ:

أَوَّلًا: الْهَدَفُ:

بَيَانُ مِقْدَارِ الْمُدِّ وَالصَّاعِ وَالْوَسْقِ بِالْمَقَائِسِ الْكَيْلِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ، وَذَلِكَ طَبَقًا لِمُخْرَجَاتِ الدِّرَاسَةِ الْعَمَلِيَّةِ الَّتِي أَجْرَتْهَا مُنْظَمَةُ الزَّكَاةِ الْعَالَمِيَّةِ.

ثَانِيًا: الْغَايَةُ:

مُسَاعَدَةُ الْمُسْلِمِ الْمُعَاَصِرِ فِي تَحْرِيِ التَّطْبِيقِ الْأَمْثَلِ لِلْمَقَائِسِ الشَّرْعِيَّةِ الثَّلَاثَةِ (الْمُدُّ وَالصَّاعِ وَالْوَسْقِ) مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقُهَا بِجُمْلَةٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

ثَالِثًا: النُّطَاقُ:

يَتَنَاوَلُ هَذَا الْقَرَارُ (مَعْيَارَ الْمُدِّ وَالصَّاعِ وَالْوَسْقِ بِالْمَقَائِسِ الْمُعَاصِرَةِ) بِصِفَةِ خَاصَّةٍ.

رَابِعًا: الْعِنَاصِرُ الْمَوْضُوعِيَّةُ:

- 1- التَّعْرِيفَاتُ.
- 2- الْمَشْرُوعِيَّةُ.
- 3- الْأَصْلُ فِي تَقْدِيرِ الْمُدِّ وَالصَّاعِ وَالْوَسْقِ.
- 4- عُدُولُ الْفُقَهَاءِ عَنِ الْكَيْلِ إِلَى الْوِزْنِ.
- 5- مِقْدَارُ الْمُدِّ وَالصَّاعِ وَالْوَسْقِ بِالْمَقَائِسِ الْكَيْلِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ.

نص القرار

المادة الأولى: التعريفات

- أولاً: المد والصاع والوسق:** وحدات كيلبية لقياس السعة.
- ثانياً: المد:** حفنة باليدين المتوسطتين، لا مقبوضتين ولا مبسوطتين.
- ثالثاً: الصاع:** أربعة أمداد.
- رابعاً: الوسق:** ستون صاعاً.

المادة الثانية: المشروعية

أولاً: التقدير بالمد والصاع والوسق ثابت بالسنة القولية والفعلية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، والواجب أن يخرج بصاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك لما يلزم عليه من معرفة نصاب زكاة الزروع والثمار، وزكاة الفطر، وكذا مقدار الفدية والكفارات والنذور والدية، وفي قدر وضوئه وغسله - صلى الله عليه وسلم -.

ثانياً: روي المد بأسانيد متعددة إلى زيد بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه -، حيث كان يؤدي به زكاته إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وهذه الأمداد المروية مختلفة فيما بينها، باعتبار المقاييس المعاصرة.

المادة الثالثة: الأصل في تقدير المدِّ والصَّاعِ والوسقِ

الأصلُ تقديرُ المدِّ والصَّاعِ والوسقِ بالمقياسِ الكيلِيِّ (السَّعةِ)، لما ورد في الحديث: «المكيالُ مكيالُ أهلِ المدينةِ، والميزانُ ميزانُ أهلِ مكة».

المادة الرابعة: عدولُ الفقهاءِ عن الكيلِ إلى الوزنِ

بسببِ بُعدِ العهدِ النَّبَوِيِّ، واتِّساعِ الأقطارِ، وكثرةِ مكيالِ النَّاسِ، عدلَ الفقهاءُ عن الكيلِ (الصَّاعِ) إلى الوزنِ؛ ليسهلَ حفظَ الصَّاعِ النَّبَوِيِّ ونقلَهُ إلى الأمصارِ. ثمَّ اختلفوا في الوزنِ لِاختلافهم في وحداتِ القياسِ الوزنيَّةِ التي عايرُوا بها، ولاختلافِ ذاتِ المكيالاتِ عندَ وزنها.

المادة الخامسة: مقدارُ المدِّ والصَّاعِ والوسقِ بالمقاييسِ الكيلِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ

أولاً: قامتِ منظمَةُ الزَّكَاةِ الْعَالَمِيَّةِ بتجربةِ قياسِ عمليَّةِ تضمَّنتِ معايرةَ متوسطِ حجمِ المدِّ والصَّاعِ والوسقِ بوحداتِ قياسِ السَّعةِ المُعَاَصِرَةِ، واعتمدتِ وحدةَ قياسِ (مليتر)؛ لكونها مقياساً كيلياً منضبطاً، وهي أيسرُ تطبيقاً وأكثرُ انتشاراً.

ثانياً: جاءت نتائج القياس طبقاً للجدول التالي:

م	المكيال	المعادلة	متوسط المقدار الفعلي	مقداره مجبوراً
1	المدُّ	المدُّ = حُفْنَةٌ وَاحِدَةٌ	668.87 مِلِّيْتراً	670 مِلِّيْتراً
2	الصَّاعُ	الصَّاعُ = 4 أَمْدَاد	2,675.48 لِيْتراً	2.700 لِيْتراً
3	الْوَسْقُ	الْوَسْقُ = 60 صَاعاً	160,528.8 لِيْتراً	160.5 لِيْتراً
4	نِصَابُ الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ (خَمْسَةُ أَوْسُقٍ)	الْوَسْقُ × 5	802,644 لِيْتراً	800 لِيْتراً

ثالثاً: خلاصة نتائج التقديرات المعتمدة كما يلي:

- 1- مقدار المدُّ: (670 مِلِّيْتراً).
- 2- مقدار الصَّاعِ: (2700 مِلِّيْتراً = 2.700 لِيْتراً).
- 3- مقدار الوَسْقِ: (160500 مِلِّيْتراً = 160.5 لِيْتراً).
- 4- نِصَابُ الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ (خَمْسَةُ أَوْسُقٍ) = (800 لِيْتراً).

بَيَانُ الْقَرَارِ

المادة الأولى: التّعريفات

أولاً: المدُّ والصَّاعُ والوسقُ: وحداتٌ كيليّةٌ لقياسِ السَّعةِ.

ثانياً: المُدُّ: حفنةٌ باليدينِ المتوسّطتين، لا مقبوضتين ولا مبسوطتين.

ثالثاً: الصَّاعُ: أربعةُ أمداد.

رابعاً: الوسقُ: ستون صاعاً.

تناولت المادة الأولى من هذا القرار بيان المصطلحات العلمية الرئيسية في الدراسة، وهي المدُّ والصَّاعُ والوسقُ مع تعريف كل منها، وذلك التزاماً بالمنهج العلمي السليم الذي يقرب بأن (الحكم على الشيء فرع عن تصوره)، فالمد والصاع والوسق: وحدات قياس كيلية لقياس سعة المقيس وحجمه، لا لقياس وزنه وثقله؛ وهي وحدات قياس قديمة.

وبيان هذه الوحدات الكيلية الثلاثة فيما يأتي:

أولاً: المدُّ:

فقال ابن فارس: الميم والبدال أصلٌ واحدٌ يدلُّ على جرّ شيءٍ في طول، واتّصال شيءٍ بشيءٍ في استطالة. تقول: مددت الشيء أمدّه مدّاً.. ومن الباب المدُّ من المكاييل، لأنّه يمدُّ المكييل بالمكييل مثله. (1) فكان اليدين تتصلان عند أخذ المكييل ثم تمتدان به. فالمدُّ بالضمّ: مكيالٌ. (2)، وهو ربع صاع وهو قدرُ مدِّ النبي صلى الله عليه وسلم، والصَّاعُ خمسة أرطال.. وهو رطل وثلاث عند أهل الحجاز والشافعي، ورطلان عند أهل العراق وأبي حنيفة، والصَّاعُ أربعة أمداد، وفي حديث فضل الصحابة ما أدرك مدُّ أحدهم ولا نصيفه، والمد في الأصل ربع صاع وإنما قدره به لأنه أقلُّ ما كانوا يتصدقون به في العادة، قال ابن الأثير ويروى بفتح الميم وهو الغاية، وقيل إن أصل المدِّ مقدرٌ بأن يمدَّ الرجل يديه فيملاً كفيه طعاماً.. (3)

1- معجم مقاييس اللغة لابن فارس 269/5.

2- تاج العروس 256/9.

3- لسان العرب 396/3.

وقدر المد تحديداً: ملئ كَفِّي الرَّجُلِ الَّذِي لَيْسَ بَعْظِيمِ الْكَفِّينِ وَلَا صَغِيرِهِمَا، لَا مَقْبُوضَتَيْنِ وَلَا مَبْسُوطَتَيْنِ. لَا مَقْبُوضَتَيْنِ لِأَنَّهُ يَقِلُّ الْمَحْمُولُ، وَلَا مَبْسُوطَتَيْنِ لِأَنَّهُ يَنْتَشِرُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ بِالْوَسْطِ، فَهَذَا الْقَدْرُ إِذَا وَضَعْتَهُ يَعَادِلُ الْمَدَّ، فَإِذَا عَادَلَ الْمَدَّ فَإِنَّ أَرْبَعَةَ مِنْهُ تَعَادَلُ الصَّاعُ.. هَذَا الْقَدْرُ الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّهُ الْمَدُّ هُوَ الَّذِي كَانَ يَتَوَضَّأُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِقَدْرِهِ كَمَا فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمَدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ (4) الصَّاعُ: أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، فَيَصْبِحُ الْمَدُّ هُوَ رِبْعُ الصَّاعِ. (5) وَالْمَدُّ هُوَ الْمَكْيَالُ الْمَنْقُولُ رَوَايَةً عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ كَزَيْدِ بْنِ ثَابِتِ الْإِنصَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِلَيْهِ تَرْجَعُ كُلُّ أُسَانِيدِ الصَّاعِ.

ثَانِيًا: الصَّاعُ:

أَصْلُ مَادَّةِ صَاعٍ مِنَ الْمَصْدَرِ صَوَعٌ فَهُوَ مَعْتَلٌ الْوَسْطُ بِالْوَاوِ، وَلِذَا كَانَ جَمْعُهُ عَلَى أَصْوَعٍ، وَهُوَ مَكْيَالٌ مَعْرُوفٌ (6). وَالصَّاعُ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، فَمَنْ أَنْثَ قَالَ: ثَلَاثُ أَصْوَعٍ مِثْلُ ثَلَاثِ أَذْوَرٍ، وَمَنْ ذَكَرَهُ قَالَ: أَصْوَاعٌ مِثْلُ أَثْوَابٍ، وَقِيلَ: جَمْعُهُ أَصْوَعٌ، وَإِنْ شِئْتَ أَبَدَلْتَ مِنَ الْوَاوِ الْمُضْمُومَةَ هَمْزَةً. وَأَصْوَاعٌ وَصِيعَانٌ، وَالصُّوَاعُ كَالصَّاعِ. (7) وَسُمِّيَ صَاعًا لِأَنَّهُ يَدُورُ بِالْمَكْيَالِ. (8)

وهو مكيال منسوب إلى عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مما كان أهل المدينة يتعاملون به، في ضبط الحبوب خلال معاملاتهم، بيعاً ومهراً وكفارة ودية ونحوها، وأقرهم رسول الله على ذلك، وقال: المكيال مكيال أهل المدينة، (9) وقد يطلق عليه الصاع النبوي مجازاً للاعتبار الذي ذكرنا.

وأما تحديد قدر الصاع: فقال الفيروزبادي في كتابه القاموس المحيط: قال الداوودي: معياره الذي لا يختلِفُ: أَرْبَعُ حَفَنَاتِ بَكْفِيِّ الرَّجُلِ الَّذِي لَيْسَ بَعْظِيمِ الْكَفِّينِ وَلَا صَغِيرِهِمَا، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَكَانٍ يَوْجَدُ فِيهِ صَاعُ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقَالَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ: وَجَرَّبْتُ ذَلِكَ فَوَجَدْتُهُ صَاحِبًا. (10)

4- أخرجه البخاري برقم 201، ومسلم برقم 763.

5- شرح زاد المستقنع للشنقيطي 92/5.

6- أنظر لسان العرب 8/ 215، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 6/ 3853.

7- أنظر لسان العرب 8/ 215، بتصرف.

8- أنظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس 3/ 321.

9- أخرجه أبو داود برقم 3340، والنسائي برقم 2520، وابن حبان في صحيحه برقم 3283، عن ابن عمر رضي الله عنهما. وصححه الألباني في صحيح أبي داود، وقال الشيخ

مقبل بن هادي الوادعي حديث ابن عمر صحيح على شرط الشيخين. انظر: الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين 600/1 برقم 767.

10- أنظر القاموس المحيط ص: 739 بتصرف يسير.

قال ابن منظور: وَقِيلَ: الصَّاعُ الْمُطْمَأَنُّ مِنَ الْأَرْضِ. وَالصُّوَاعُ وَالصَّوَاعُ وَالصُّوَعُ وَالصُّوَعُ، كُلُّهُ: إِنَاءٌ يُشْرَبُ فِيهِ، مُذَكَّرٌ. وَفِي التَّنْزِيلِ: قَالُوا نَفَقْدُ صُوعَ الْمَلِكِ. (11) نقول: وجاء العلامة ابن منظور: بصيغة التمريض (قيل) ، إشارة إلى أن الصاع إذا أطلق فإنه محمول على الإناء المعروف ، وأن حمله على معنى المنخفض نادر فيما إذا حملناه على جهة الاشتراك اللغوي بينهما ، أو أن الانخفاض إنما هو اشتقاق مجازي على جهة التشبيه من الإناء لكونه ينخفض عند الكيل به. ولكن الإمام نشوان بن سعيد الحميري في شمس العلوم أطلق لفظ الصاع على المنخفض من الأرض واحتج فيه بشعر المسيب بن علس كما في المفضليات للضببي. نقول: والمتأمل في الصاع سيدرك ارتفاعا في حوافه وانخفاضا في وسطه، وبهذا يظهر أصل تسمية الصاع من المكان المنخفض إذ هو كذلك فيه انخفاض لأجل وضع ما يكال في داخله، وجعله مشتقا من الانخفاض الذي هو مصدر أقرب من اشتقاقه من الإناء الذي هو اسم آله.

وقد اتفق الفقهاء على أن الصاع أربعة أمداد بكف الرجل المعتدل (12). ونقل الإجماع على ذلك الإمام النووي وابن الرفعة من الشافعية (13) والمهدي من أئمة الزيدية في البحر الزخار كما حكاه الشوكاني عنه في نيل الأوطار. (14)

والخلاصة هي: أن الصاع مكيال يكال به وهو أربعة أمداد بكف الرجل المعتدل، ولا يخرج اصطلاح الفقهاء عن هذا المعنى، واتفق الفقهاء على أن المد يساوي ربع الصاع، والمد والصاع من وحدات الأكيال التي تعلق بها كثير من الأحكام الفقهية المشهورة كما سنعرف. (15)

ثالثاً: الوُسْقُ:

بَفَتْحِ الْأَوَا: حِمْلُ بَعِيرٍ، وَالْجَمْعُ وَسُوقٌ، مِثْلُ فَلْسٍ وَفُلُوسٍ، وَحَكَى بَعْضُهُمْ كَسْرَ الْأَوَا لُغَةً وَجَمَعَهُ أَوْسَاقٌ مِثْلُ حِمْلٍ وَأَحْمَالٍ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الْوَسْقُ سِتُونُ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى أَوْسُقٍ. قَالَ فِي الصَّحَاحِ: الْوَسْقُ: مَصْدَرٌ وَسَقْتُ الشَّيْءَ: جَمَعْتَهُ وَحَمَلْتَهُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: « وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ». وَالْوَسْقُ: سِتُونُ صَاعًا، قَالَ الْخَلِيلُ: الْوَسْقُ هُوَ حِمْلُ الْبَعِيرِ. وَالْوَقْرُ حِمْلُ الْبَغْلِ أَوْ الْحِمَارِ. (16)

11- لسان العرب 215 / 8.

12- انظر حاشية ابن عابدين المسماه رد المحتار 3 / 187، ومواهب الجليل 3 / 257، ومغني المحتاج 1 / 566، والمغني 1 / 294 ، والمحلّى 5 / 240.

13- أنظر شرح النووي على مسلم 8 / 359، والإيضاح والتبيان ص 63 لابن الرفعة.

14- انظر نيل الأوطار 4 / 658.

15- انظر الموسوعة الفقهية الكويتية 26 / 304 - 305.

16- الصحاح في اللغة 2 / 276.

وقال في لسان العرب: الوَسْقُ وَالْوَسْقُ مَكِيلَةٌ مَعْلُومَةٌ وَقِيلَ هُوَ حَمَلٌ بَعِيرٌ، وَهُوَ سِتُونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ خَمْسَةٌ أَرْطَالٌ وَثَلَاثٌ.. وَسِتُونَ صَاعًا هُوَ ثَلَاثُمِائَةٌ وَعِشْرُونَ رَطْلًا عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَأَرْبَعُمِائَةٌ وَثَمَانُونَ رَطْلًا عِنْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي مَقْدَارِ الصَّاعِ وَالْمَدِّ، وَالْأَصْلُ فِي الْوَسْقِ الْحَمْلُ وَكُلُّ شَيْءٍ وَسَقْتَهُ فَقَدْ حَمَلْتَهُ، قَالَ عَطَاءٌ فِي قَوْلِهِ خَمْسَةٌ أَوْسُقٌ: هِيَ ثَلَاثُمِائَةٌ صَاعٍ كَذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ وَابْنُ الْمُسَيْبِ وَقَالَ الْخَلِيلُ الْوَسْقُ هُوَ حَمْلُ الْبَعِيرِ وَالْوَقْرُ حَمْلُ الْبِغْلِ أَوْ الْحَمَارِ.. (17)

وأما تحديد قدر الوسق: فقال ابن قدامة: أَمَّا كَوْنُ الْوَسْقِ سِتِّينَ صَاعًا، فَلَا خِلَافَ فِيهِ. قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ هُوَ قَوْلُ كُلِّ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا ». (18)

وقد ذهبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ نِصَابَ الزَّكَاةِ مِنَ الزُّرُوعِ خَمْسَةٌ أَوْسُقٍ، وَالنِّصَابُ مُعْتَبَرٌ بِالْكَيْلِ، فَإِنَّ الْأَوْسَاقَ مَكِيلَةٌ، وَإِنَّمَا نُقِلَتْ إِلَى الْوِزْنِ لِتَضْبِطِ وَتَحْفَظِ وَتُنْقَلَ، وَلِذَلِكَ تَعَلَّقَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ بِالْمَكِيلَاتِ دُونَ الْمَوْزُونَاتِ، قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ: قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا النِّصَابُ مُعْتَبَرٌ تَحْدِيدًا، فَمَتَى نَقَصَ شَيْئًا، لَمْ تَجِبْ الزَّكَاةُ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ. (19) وَالنَّاقِصُ عَنْهَا لَمْ يَبْلُغْهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَقْصًا يَسِيرًا يَدْخُلُ فِي الْمَكَايِلِ، كَالْأَوْقِيَةِ وَنَحْوِهَا، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْمَكَايِلِ، فَلَا يَنْضَبِطُ، فَهُوَ كَنَقْصِ الْحَوْلِ سَاعَةً أَوْ سَاعَتَيْنِ. (20)

17- لسان العرب 378/10.

18- أخرجه أحمد في المسند برقم 11785. قال شعيب الأرنؤوط إسناده ضعيف. وابن ماجه برقم 1832، وقال الألباني ضعيف.

19- أخرجه البخاري برقم 1378، ومسلم برقم 2310.

20- مغنى ابن قدامة 303/5.

المادة الثانية: المَشْرُوعِيَّةُ

أَوَّلًا: التَّقْدِيرُ بِالْمَدِّ وَالصَّاعِ وَالْوَسْقِ ثَابِتٌ بِالسُّنَّةِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَالْوَاجِبُ أَنْ يُخْرَجَ بِصَاعٍ مُعَايِرِ بِالصَّاعِ الَّذِي كَانَ يُخْرَجُ بِهِ فِي عَصْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَلِكَ لِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ مَعْرِفَةِ نَصَابِ زَكَاةِ الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ، وَزَكَاةِ الْفِطْرِ، وَكَذَا مِقْدَارِ الْفِدْيَةِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالنُّذُورِ وَالِدِّيَّةِ، وَفِي قَدْرِ وُضُوءِهِ وَغُسْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

ثَانِيًا: رُويَ الْمَدُّ بِأَسَانِيدٍ مُتَعَدِّدَةٍ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، حَيْثُ كَانَ يُؤَدِّي بِهِ زَكَاتَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَهَذِهِ الْأَمْدَادُ الْمَرْوِيَّةُ مُخْتَلَفَةٌ فِيمَا بَيْنَهَا، بِاعْتِبَارِ الْمَقَائِيسِ الْمُعَاَصِرَةِ.

نصت المادة الثانية من هذا القرار على ثلاث مسائل رئيسية:

المسألة الأولى: مشروعية التعامل بهذه المكايل، وأنها وحدات قياس ورد ذكرها في القرآن والسنة، واستعملها المسلمون بإقرار من النبي صلى الله عليه وسلم، في أحكامهم وتعاملاتهم قرونا من الزمان، وأن الواجب هو التزامها كما كانت عليه في ذلك العهد.

المسألة الثانية: ذكر بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بهذه المكايل.

المسألة الثالثة: الأسانيد المروية في المد، ومن تدور عليه من الرواة.

وبيان هذه المسائل الثلاث فيما يلي:

المسألة الأولى: مشروعية العمل بوحدات قياس المد والصاع:

التقدير بالمد والصاع والوسق ثابت في القرآن والسنة، والواجب على المكلفين اعتبار المقدار المعايير للمد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وصاعه ووسقه، لما يترتب على ذلك من معرفة كثير من الأحكام الشرعية. التي سيأتي ذكرها. فقد قال صلى الله عليه وسلم: «الوزنُ وزنُ أهلِ مكةَ، والمكيالُ مكيالُ أهلِ المدينة».(21)

21- أخرجه أبو داود برقم 3340، والنسائي برقم 2520، وابن حبان في صحيحه برقم 3283، عن ابن عمر رضي الله عنهما. وصححه الألباني في صحيح أبي داود، وقال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي حديث ابن عمر صحيح على شرط الشيخين. انظر: الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين 600/1 برقم 767.

وهذا المقادير والمكاييل قد ورد ذكر بعضها في القرآن الكريم، وبعضها في السنة النبوية، قولية كانت أم فعلية؛ فمما ورد في القرآن الكريم ذكر الصاع، في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا نَفَقْدُ صُوعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾،⁽²²⁾ وجاء في تاريخ المقاييس والموازين أن الحضارة المصرية هي أول من اهتمت بالأوزان والمكاييل، وفي صواع الملك في سورة يوسف ما يشير إلى ذلك.

وزادت السنة من وحدات القياس بالكيل: المد: (ربع صاع)، والفرق: (ثلاثة أصوع)، والوسق: (ستون صاعا)، والعرق: (خمسة عشر صاعا)، والمكوك: (صاع ونصف)، والقفيز: (اثنا عشر صاعا)، والمدى: (سبعة ونصف صاعا)، والإردب: (أربعة وعشرون صاعا).⁽²³⁾

والذي يهمنا مما نحن بصدده هو المد والصاع والوسق:

فأما المد والصاع: فقد ورد ذكرهما في حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه، قال دعا النبي صلى الله عليه وسلم غلاماً حجاماً فحجمه وأمر له بصاع، أو صاعين، أو مد، أو مدين وكلم فيه فخفض من ضريبته.⁽²⁴⁾

وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة.⁽²⁵⁾

وعن أبي هريرة أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: من ابتاع شاة مصرية فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها صاعاً من تمر.⁽²⁶⁾

وأما الوسق: فورد ذكره من حديث أبي سعيد، رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قال: الوسق ستون صاعاً.⁽²⁷⁾ وعن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الوسق ستون صاعاً.⁽²⁸⁾ وعن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس فيما

دون خمس أواق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود صدقة، وليس فيما دون خمس أوسق صدقة،

22- سورة يوسف آية رقم (72)

23- المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها للكردى ص 142، الصاع النبوي للسرهد ص 90 وما بعدها .

24- أخرجه البخاري برقم 2281.

25- أخرجه البخاري برقم 1503. ومسلم برقم 2325.

26- أخرجه مسلم برقم 3908.

27- أخرجه أحمد برقم 11802، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف لانقطاعه، ورواه ابن ماجة برقم 1832، وضعفه الألباني.

28- أخرجه ابن ماجة 43/3 برقم 1833، وقال الألباني ضعيف جداً.

والوسق ستون صاعاً».(29)، وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذُودٍ صَدَقَةٌ مِنَ الْإِبِلِ وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ.(30)، وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تَسْبُوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ.(31) قَالَ الشَّافِعِيُّ: « الْمَكَايِيلُ مَدٌّ وَصَاعٌ وَفَرْقٌ، فَالصَّاعُ: جَمَاعٌ أَرْبَعَةٌ أَمْدَادٌ، وَالْفَرْقُ: جَمَاعٌ ثَلَاثَةٌ آصَعٌ.. وَالْوَسْقُ: سِتُونَ صَاعًا، وَالْخَمْسَةُ الْأَوْسُقُ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » ثَلَاثُمِائَةٌ صَاعٌ.(32)

فالتقدير بالصاع إذا ثبت بالقرآن الكريم والسنة النبوية، والتقدير بالمد والوسق ثابت بالسنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم. وإنما أشرنا إلى ذلك للدلالة على اهتمام الشرع بالموازين والمكاييل؛ ولكون ذلك من مؤشرات الحضارة الإسلامية رائدة الحضارات البشرية وواسطة عقدها؛ ولعل هذا يبرر اهتمام الفقهاء بالمقاييس عموماً، ما يكال منها وما يوزن. وإن كان أكثر ما ورد في القرآن الكريم هو المقياس الوزني، كالدرهم ومثقال ذرة، وحبّة من خردل، والقنطار والنقير والقطمير والفتيل؛ وزادت السنة من قياس الأوزان: الأوقية، النش؛ والأدلة على ذلك واضحة لشهرتها آثرنا الإشارة إليها دون ذكرها مراعاة للاختصار.

المسألة الثانية: الأحكام الشرعية المتعلقة بالمد والصاع والوسق:

ذكرت المادة بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بالمد والصاع والوسق، وأن الشرع قدرها بهذه المكاييل؛ بل إن مكيال المدينة النبوية المتمثل بالمد والصاع تحديداً قد تميزاً عن غيرهما؛ فعن عبد الله بن زيد، رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أن إبراهيم حرم مكة ودعا لها، وحرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ودعوت لها، في مدها وصاعها مثل ما دعا إبراهيم - عليه السلام - مكة.(33)

ونحن نذكر بعض هذه الأحكام على سبيل الإجمال لنبين أهمية معرفة هذه المكاييل وقياساتها المعاصرة؛ لِيَسْتَطَاعَ امْتِثَالُهَا فِي وَاقِعِنَا الْمَعَاوِرِ.

29- أخرجه ابن حبان برقم 3282، وقال شعيب الأرنؤوط معلقاً: إسناده صحيح.

30- أخرجه البخاري برقم 1447. وفي مسلم برقم 2310.

31- أخرجه البخاري 3673. وصحيح مسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد برقم 6651، 6652.

32- معرفة السنن والآثار للبيهقي برقم 15010.

33- أخرجه البخاري برقم 2129.

أولاً: الأحكام الشرعية المتعلقة بالمد:

ذكرت المادة بعض الأحكام الشرعية التي تقدر بالمد؛ فعن عطاءٍ قال سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ يَقُولُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ فِيهِنَّ مَدٌّ مَدٌّ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَكَفَّارَةِ الظُّهَارِ وَفِدْيَةِ طَعَامِ مَسْكِينٍ. (34) قال أحمد: يريد بها فدية الحامل والمرضع والشيخ الكبير، (35) وأما « فدية الأذى في الإحرام فهي نصف صاع لكل مسكين » فبذلك ورد خبر كعب بن عجرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فنقول فيها بما ورد فيه الخبر، وكذلك فيما كان في معناها، ولا نترك بحمد الله ونعمته أحد الحديثين، بل نقول بهما جميعاً، وبالله التوفيق. (36)

وورد عن عطاء والحسن، أنهما قالوا في فدية محظورات الإحرام: في الشعرة مد، وفي الشعرتين مدان، وفي الثلاث فصاعداً دم. (37) وقال الشافعي: وإذا لم يجد المفسد (أي المفسد حجه)، بدنة، ذبح بقرة، وإذا لم يجد بقرة، ذبح سبعا من الغنم، وإذا كان معسرا عن هذا كله، قومت البدنة دراهم بمكة، والدرهم طعاماً، ثم أطعم، فإن كان معسرا عن الطعام، صام عن كل مد يوماً. (38) وقال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، أنه قال لعطاء ما قوله: أو عدل ذلك صياماً؟ قال: إن أصاب ما عدله شاة فصاعداً، أقيمت الشاة طعاماً، ثم جعل مكان كل مد يوماً يصومه قال الشافعي: وهذا إن شاء الله كما قال عطاء، وبه أقول: وهكذا بدنة إن وجبت، وهكذا مد إن وجب من قيمة شيء من الصيد صام مكانه يوماً، فإن أصاب من الصيد ما قيمته أكثر من مد، وأقل من مدين، صام يومين، وهكذا كلما لم يبلغ مداً صام مكانه يوماً. (39)

ومما ورد من أحكام تتعلق بالمد في باب الطهارة، ما في الصحيحين من حديث أنس، قال كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَغْسِلُ، أَوْ كَانَ يَغْتَسِلُ - بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ. (40) وأما ما ورد من أحكام في باب الزكاة، فعن أسماء بنت أبي بكر قالت: كنا نؤدي زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدين من قمح بالمد الذي تقفون به. (41)

34- أخرجه البيهقي في الكبرى برقم 19760، والدارقطني برقم 4337.

35- يريد: فدية الحامل والمرضع والشيخ الكبير إن أفطروا رمضان.

36- معرفة السنن والآثار للبيهقي برقم 19576.

37- معرفة السنن والآثار للبيهقي برقم 6994.

38- انظر: المصدر السابق 364/7.

39- المصدر السابق 422/7.

40- أخرجه البخاري برقم 201، ومسلم برقم 763.

41- أخرجه أحمد في المسند برقم 26981، وقال شعيب الأرنؤوط حديث صحيح. وضعفه ابن الجوزي بابن لهيعة. قال صاحب «التنقيح»: وحديث ابن لهيعة يصلح للمتابعة، سيما إذا كان من رواية إمام مثل ابن المبارك عنه. انظر: شرح أبي داود للعينى 349/6.

ثانيا: الأحكام الشرعية المتعلقة بالصاع:

وردت بعض الأحكام الشرعية التي تقدر بالصاع، فمنها حديث أبي بكر بن حفص قال: سمعت أبا سلمة يقول: دخلت أنا وأخو عائشة على عائشة، فسألها أخوها عن غسل النبي صلى الله عليه وسلم، فدعت بإناء نحواً من صاع، فاغتسلت وأفاضت على رأسها وبيننا وبينها حجاب. قال أبو عبد الله، قال يزيد بن هارون وبهز والجدي، عن شعبة قدر صاع. (42)

ومما ورد من أحكام في باب الزكاة ما رواه أبو سعيد، رضي الله عنه، قال: كنا نطعم الصدقة صاعاً من شعير. (43) وما رواه أيضاً في صدقة الفطر، يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب. (44)

وما رواه ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: فرض النبي صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر، أو قال رمضان - على الذكر والأنثى والحر والمملوك صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير فعُدل الناس به نصف صاع من بر فكان ابن عمر، رضي الله عنهما يعطي التمر فأعوز أهل المدينة من التمر فأعطى شعيراً فكان ابن عمر يعطي، عن الصغير والكبير حتى إن كان يعطي عن بني، وكان ابن عمر، رضي الله عنهما يعطيها الذين يقبلونها وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم، أو يومين. (45)

وأما في الفدية فقد قدرت أيضاً بنصف الصاع، فعن عبد الله بن معقل قال جلست إلى كعب بن عجرة، رضي الله عنه، فسألته عن الفدية فقال نزلت في خاصة وهي لكم عامة حملت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي، فقال ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى، أو ما كنت أرى الجهد بلغ بك ما أرى تجد شاة فقلت: لا فقال فصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع. (46)

وقد ورد في شأن بيع الشاة المصرية التي تُرد على صاحبها، أنها تُرد مع تعويض عما حُلب منها، وقُدِر هذا العوض بمكيال الصاع؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من اشترى غنماً مصرأة فاحتلبها فإن رضيها أمسكها وإن سخطها ففي حلبتها صاع من تمر. (47)

42- أخرجه البخاري برقم 215.

43- أخرجه البخاري برقم 1505.

44- أخرجه البخاري برقم 1506.

45- أخرجه البخاري برقم 1511. وأخرج نحوه مسلم من حديث ابن عمر إلى قوله نصف صاع من بر. برقم 2327.

46- أخرجه البخاري برقم 1816. ومسلم برقم 2940.

47- أخرجه البخاري برقم 2151. ومسلم برقم 3907.

وورد في كفارة من فاتته الجمعة، أن يتصدق بمد أو بصاع أو بنصفه، فعن قدامة بن وبرة، قال: قال: رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من فاتته الجمعة من غير عذر فليتصدق بدرهم، أو نصف درهم، أو صاع حنطة، أو نصف صاع. قال أبو داود رواه سعيد بن بشير عن قتادة هكذا إلا أنه قال مداً أو نصف مد. وقال عن سمرة. (48)

ثالثاً: الأحكام الشرعية المتعلقة بالوسق:

ورد مكيال الوسق في عدد من النصوص النبوية، وإن أهم الأحكام المتعلقة بالوسق كمكيال في عصر النبوة، ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس أواق صدقة. (49) فجعل النبي صلى الله عليه وسلم هذا المكيال، معياراً لركن من أركان الإسلام يقاس به، فلا زكاة إلا ببلوغ النصاب، والنصاب يقدر بهذا المكيال (الوسق)، بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن الأحكام المتعلقة بمكيال الوسق، ما رواه أبو هريرة، رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم، رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق، أو دون خمسة أوسق قال نعم. (50) فعلق الحكم الشرعي، وهو جواز بيع العرايا، بمعرفة هذا المعيار خمسة أوسق.

ومما ورد من سنة عملية تعامل النبي صلى الله عليه وسلم، بهذا المكيال ما رواه نافع أن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم، عامل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر، أو زرع فكان يعطي أزواجه مئة وسق ثمانون وسق تمر، وعشرون وسق شعير، فقسم عمر خيبر فخير أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، أن يقطع لهن من الماء والأرض، أو يمضي لهن فمنهن من اختار الأرض ومنهن من اختار الوسق وكانت عائشة اختارت الأرض (51)

بل إن هذا المكيال (الوسق)، كانت تودى به ديات القتلى، فعن بن عباس قال: كانت قريظة والنضير، وكانت النضير أشرف من قريظة. قال: وكان إذا قتل رجل من قريظة رجلاً من النضير قتل به، وإذا قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة ودي مائة وسق من تمر، فلما بعث النبي صلى الله

48- أخرجه أبو داود برقم 1056. قال المحقق حسن حلاق: وقد أخرج النسائي وابن ماجه هذا الحديث في سننهما من حديث الحسن عن سمرة، وهو منقطع. قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن اختلاف هذا الحديث؟ فقال: همام عندي أحفظ من أيوب، يعني: أبا العلاء. انتهى. وقد ضعفه الألباني في ضعيف الجامع برقم 5717.

49- أخرجه البخاري برقم 1405، ومسلم برقم 2310، واللفظ لمسلم.

50- أخرجه البخاري برقم 2190.

51- أخرجه البخاري برقم 2328، ومسلم برقم 4045.

عليه وسلم قتل رجل من النضير رجلا من قريظة، فقالوا: ادفعوه إلينا نقتله، فقالوا: بيننا وبينكم النبي صلى الله عليه وسلم، فاتوه فنزلت: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ (52) والقسط النفس بالنفس، ثم نزلت: ﴿أَفْحُكُمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ (53). (54)

المسألة الثالثة: الأسانيد المروية في المد، ومن تدور عليه من الرواة:

الفرع الأول: الأسانيد المروية في المد:

تقرر هذه المادة أن المد مروى بأسانيد إلى الصحابي الجليل زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، ولكن هذه الأسانيد ليست متفقة في قدر المد المروي، بل يوجد بينها اختلاف يسير على ما سنعرف، وهذا الاختلاف يزيد بعداً عند تقدير الصاع أو الوسق في نصاب الزروع والثمار، وقد تناقل الناس ذلك المد المروي بأسانيد يحتاج الكثير منها إلى تحرير ودراسة، ورووها إلى زيد بن ثابت ليقرروا قدر الصاع في زكاة الفطر، اعتماداً على ما اتفق عليه الفقهاء من أن الصاع أربعة أمداد، وقد تعددت الأسانيد فمنها المدنية، ومنها الحجازية، ومنها اليمانية، ومنها العراقية، ومنها الهندية، ومنها غير ذلك.

فقد روي المد النبوي بأسانيد إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه، وجميعها لا يخلو عن انقطاع أو إبهام أو جهالة، مع كون كثير منها بطريق الوجدادة. وقد اشتهرت قصة الإمامين أبي يوسف القاضي رحمه الله تعالى، مع الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى، في تحديد قدر الصاع بطريق النقل والرواية؛ قال الحافظ في التلخيص الحبير: ومالك مع أبي يوسف فيه قصة مشهورة، والقصة رواها البيهقي بإسناد جيد، (55) عن الحسين بن الوليد قال: قدم علينا أبو يوسف من الحج فأتيناه فقال إني أريد أن أفتح عليكم باباً من العلم همني، تفحصت عنه فقدمت المدينة فسألت عن الصاع، فقالوا صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم، قلت لهم ما حجتكم في ذلك؟ فقالوا نأتيك بالحجة غداً، فلما أصبحت أتاني نحو من خمسين شيخاً من أبناء المهاجرين والأنصار، مع كل رجل منهم الصاع تحت رداءه، كل رجل منهم يخبر عن أبيه أو أهل بيته، أن هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنظرت فإذا هي سواء، قال

52- سورة المائدة آية رقم (42).

53- سورة المائدة آية رقم (50)

54- أخرجه ابن حبان برقم 5057. والنسائي برقم 6908. والدارقطني برقم 3447.

55- ورواها أيضاً ابن خزيمة برقم 2401، وغيره، انظر تلخيص الحبير 402/2.

فعايرته فإذا هو خمسة أرطال وثلث بنقصان معه يسير فرأيت أمرا قويا، فقد تركت قول أبي حنيفة في الصاع، وأخذت بقول أهل المدينة، قال الحسين فحجبت من عامي ذلك فلقيت مالك بن أنس فسألته عن الصاع، فقال صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت كم رطلا هو؟ قال: إن المكيال لا يرطل، هو هذا، قال الحسين فلقيت عبد الله بن زيد بن أسلم، فقال حدثني أبي عن جدي أن هذا صاع عمر رضي الله عنه. (56)

الفرع الثاني: الرواة الذين تدور عليهم الأسانيد المروية في المد:

وقد جرت عادة العلماء في رواية المد النبوي أنه كان يؤخذ الإناء الذي يرويه الشيخ على أنه مد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، إلى النجار ليصنع عليه إناء شبهه مماثل له ويرويه التلميذ عن الشيخ، وهكذا من عصر الرسول إلى عصرنا الحاضر، وفيما يلي ذكر أشهر المشايخ الرواة الذين تدور عليهم أسانيد المد.

أولاً: إسناده الشيخ / عبد الوكيل عبد الحق الهاشمي الهندي:

إذ عدل مده بمد والده الشيخ أبي محمد عبد الحق الهاشمي، وهو عدل مده بمد الشيخ عبدالودود بن عبد التواب الملتاني، وهو عدل مده بمد الشيخ أحمد الله بن المولوي الحاج القارئ البرتابكرهي، نسبة إلى المديرية التي ولد فيها ثم الدهلوي مسكناً، المتوفى سنة 1362 هـ، وهو عدل مده على مد شيخه الحافظ محمود البهوبالي، وهو عدل مده على مد شيخه محمد أيوب قاضي رئاسة بهوبال، وهو عدل مده على مد الشيخ أبي سليمان الشاه محمد إسحاق الدهلوي، وهو عدل مده على مد الشيخ الشاه محمد رفيع الدين، وهو عدل مده على مد الحافظ محمد حيات الحنبلي، وهو عدل مده بمد الشيخ أبو أبي الحسن بن محمد صادق، وهو عدل مده بمد الشيخ أبي الحسن بن أبي سعيد، وهو عدل مده بمد الشيخ أبي يعقوب، وهو عدل مده بمد الشيخ الحسين (الحسن) بن يحيى اليشكري (البسكري)، وهو عدل مده بمد الشيخ إبراهيم بن عبد الرحمن النجاشي (الحابشي، الحبشي)، وهو عدل مده بمد الشيخ أبي علي منصور بن يوسف القواص (القواس)، وكان أبو علي عدل مده بمد الفقيه أبي جعفر أحمد بن علي بن عربون (غزلون، عزلون)، وعدل أبو جعفر مده بمد الفقيه القاضي أبي جعفر أحمد بن أخطل،

56- أخرجه البيهقي في السنن برقم 7510.

وعدل أبو جعفر مده بمد خالد بن إسماعيل، وعدل خالد بن إسماعيل مده بمد الإمام أبي بكر أحمد بن حنبل (غير أبي عبدالله صاحب المسند)، وعدل أبو بكر مده بمد أبي إسحاق إبراهيم بن الشنظير، ومد أبي جعفر بن ميمون، وهما عدلا مديهما بمد زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، الذي كان يؤدي به الفطر إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانيا: إسناد الشيخ/ يحيى بن عثمان العظيم أبادي:

إذ عدل مده على مد شيخه أبي سعيد محمد بن عبدالله اللكنوي، وهو عدل مده على مد أحمد الله بن المولوي الحاج القارئ البرتابكرهي، نسبة إلى المديرية التي ولد فيها ثم الدهلوي مسكناً، المتوفى سنة ١٣٦٢ هـ، وهو عدل مده على مد شيخه الحافظ محمود البهو بالي، وهو عدل مده على مد شيخه محمد أيوب قاضي رئاسة بهوبال، وهو عدل مده على مد الشيخ أبي سليمان الشاه محمد إسحاق الدهلوي، وهو عدل مده على مد الشيخ الشاه محمد رفيع الدين، وهو عدل مده على مد الحافظ محمد حيات الحنبلي، وهو عدل مده بمد الشيخ أبو أبي الحسن بن محمد صادق، وهو عدل مده بمد الشيخ أبي الحسن بن أبي سعيد، وهو عدل مده بمد الشيخ أبي يعقوب، وهو عدل مده بمد الشيخ الحسين (الحسن) بن يحيى اليشكري (البسكري)، وهو عدل مده بمد الشيخ إبراهيم بن عبد الرحمن النجاشي (الحابشي، الحبشي)، وهو عدل مده بمد الشيخ أبي علي منصور بن يوسف القواص (القواس)، وكان أبو علي عدل مده بمد الفقيه أبي جعفر أحمد بن علي بن عربون (غزلون، عزلون)، وعدل أبو جعفر مده بمد الفقيه القاضي أبي جعفر أحمد بن أخطل، وعدل أبو جعفر مده بمد خالد بن إسماعيل، وعدل خالد بن إسماعيل مده بمد الإمام أبي بكر أحمد بن حنبل (غير أبي عبدالله صاحب المسند)، وعدل أبو بكر مده بمد أبي إسحاق إبراهيم بن الشنظير، ومد أبي جعفر بن ميمون، وهما عدلا مديهما بمد زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، الذي كان يؤدي به الفطر إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً: إسناد الشيخ / علي بن حسين بن يحيى الشرفي الحازمي:

إذ عدل مده بمد الشيخ علي بن عامر عقلان الأسدي الله، وهو عدل مده بمد المحدث العالم أبي إسحاق سعيد محمد بن شهرت إلهي المدرس بدار الحديث الخيرية بالمسجد الحرام، (ح) وعن أبي محمد عبدالحق الهاشمي، وهو عدل مده بمد الشيخ عبدالودود، كلاهما عدلا مديهما بمد أحمد الله بن أمير الله البرتابكرهي ثم الدهلوي، وهو بالأسانيد المذكورة آنفاً.

رابعاً: إسناد الشيخ / محمد بن إسماعيل الجهمي المصباحي:

قال: هذا سند المد النبوي الذي تخرج به الزكاة مع الصحة والكمال، قد عدل هذا المد المبارك أحمد بن أحمد الجهمي 1307 هـ، على مد السيد عبدالله نور الدين النهاري، على مد الشيخ حسن الحبراني المدني، على مد الشيخ محمد طاهر المؤرخ سنة ألف ومائة وخمسة عشر 1115 هـ، على مد مولانا أحمد بن إدريس على مد أبي الحسن علي، على مد أبي سعيد، على مد أبي يعقوب، على مد علي القواس، على مد أبي جعفر، على مد القاضي علي أحمد، على مد خالد بن إسماعيل، على مد أبي بكر بن الإمام أحمد بن حنبل، على مد زيد بن ثابت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والملاحظ:

أن جميع هذه الأسانيد مخرجها واحد، وفيها بعض المبهمين وبعضها ظاهرٌ فيه الانقطاعات، وبعضها بطريق الوجادة كإسناد الشيخ محمد بن إسماعيل الجهمي، فقد ورثه عن أبيه عن أجداده وقد توفي الشيخ محمد بن إسماعيل الجهمي عام (1417 هـ)، والمد الذي يرويه عن أجداده وجدده وجادة مصنوعاً عن آبائه بمكة عام (1307 هـ)، وكل هذه الأسانيد تصل إلى أحمد بن محمد بن محمد بن عبدة الأموي وهو أبو جعفر بن ميمون، وصاحبه ورفيقه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حسين بن شَنْظِيرِ الْأَمْوِيِّ، قال عنهما الذهبي: كَانَا كَفَرَسِي رَهَانِ فِي الْعِنَايَةِ الْكَامِلَةَ بِالْعِلْمِ وَالْبَحْثِ عَلَى الرَّوَايَةِ وَضَبْطِهَا، تُوْفِي الْأَوَّلُ سَنَةَ أَرْبَعِ مَائَةٍ بَطْلَيْطَلَةَ كَهْلًا؛ وَالثَّانِي سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِ مَائَةٍ؛⁽⁵⁷⁾ يرويان المد كلاهما بانقطاع عن زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه؛ هذا على تسليم صحة تلك الأسانيد واتصالها إلى هذين الإمامين.

57- انظر: سير أعلام النبلاء 150/17 وما بعدها.

الفرع الثالث: مقادير المد النبوي كما رويت في تلك الأسانيد:

لم تتفق مقادير المد كما رويت في الأسانيد، بل لوحظ اختلافها وتباينها، وبعضها قريب من بعض، فهي جميعاً دائرة بين (780) مليمتر، إلى (800) مليمتر، إلى (850) مليمتر؛ وشذ بعض الأسانيد فلم يبلغ غير (442) مليمتر.

فجُل من يروي عن الشيخ عبدالوكيل عبدالحق الهاشمي يبلغ بمدّه (800) مليمتر، وجُل من يروي عن الشيخ يحيى العظيم أبادي يبلغ به (780) مليمتر، ومَن يروي عن الشيخ علي الشرفي يبلغ به (850) مليمتر، وبعضهم يزيد مدّه عن مدّ غيره من الرواة أو ينقص، حتى إن بعضهم لم يبلغ غير (442) مليمتر.

وهذا الاختلاف وإن كان بعضه يبدو يسيراً ومعقولاً، نظراً لعسر ضبط صناعة المد عند الرواية بين التلميذ وشيخه ليعدل مدّه بمدّه؛ إلا أن بعض هذا الاختلاف بدا كبيراً جداً، حيث وصل الفارق إلى النصف.

ويزيد هذا الاختلاف بُعداً عند تقدير الصاع بأربعة أمداد، إذ يتضاعف الفارق أربع مرات، إذا علمنا أن الصاع أربعة أمداد؛ وأما إن أردنا معرفة مقدار نصاب الزروع والثمار، فإن الفارق يتضاعف عشرات المرات، إذا علمنا أن الصاع أربعة أمداد، وأن الوسق ستون صاعاً، وأن النصاب خمسة أوسق.

فالصاع مثلاً يمكن أن يتفاوت على تلك الأسانيد بين (1770) مليمتر، و (3.120) مليمتر، و (3.200) مليمتر، و (3.400) مليمتر؛ فانظر هوة الاختلاف بين تلك الصوع على تلك الأسانيد.

وأما إذا قدرنا نصاب الزروع والثمار وهو خمسة أوسق، على تلك الأسانيد المروية، فإن الاختلاف سيكون أبعد، إذ سيكون النصاب دائراً، بين (531) لتراً، وبين (936) لتراً، وبين (960) لتراً، وبين (1.020) لتراً.

المادة الثالثة: الأَصْلُ فِي تَقْدِيرِ الْمُدِّ وَالصَّاعِ وَالْوَسْقِ

الأَصْلُ تَقْدِيرُ الْمُدِّ وَالصَّاعِ وَالْوَسْقِ بِالْمَقايِسِ الْكَيْلِيِّ (السَّعَةِ)، لِمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ:
«الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ أَهْلِ مَكَّةَ».

بينت هذه المادة أن الأصل الشرعي في تقدير المد والصاع والوسق هو المعيار والمقياس الكيلوي (السعة)، وليس غيره من المقاييس كالوزن، وأن هذا التقدير الكيلوي مضبوط بمكيال أهل المدينة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، لا مكيال غيرهم من البلدان؛ فالمادة تتحدث عن أصل وضابط.

أولاً: الأصل في تقدير المد والصاع والوسق:

الأصل في تطبيق الأحكام الشرعية المتعلقة بالمد والصاع والوسق هو التقدير بالمقياس الكيلوي (السعة)، سواء تعلق الحكم بالمد، كنفقة الزوجة وكفارة الفطر من رمضان، أو تعلق بالصاع كزكاة الفطر، أو الوسق كتقرير أنصبة الزروع والثمار للزكاة. وأن الأصل هو البقاء على المكيال الشرعي، مداً أو صاعاً أو وسقاً؛ ولا يترك هذا الأصل ويُعدل إلى غيره من المقاييس الأخرى كمعايير المد أو الصاع أو الوسق بالغرام أو الرطل أو غيرهما من المقاييس إلا للضرورة كما وضح ذلك الفقهاء.

ثانياً: الضابط في تقدير المد والصاع والوسق:

وضَّحت المادة أن الضابط في هذه المكيال هو مكيال أهل المدينة لا مكيال غيرهم من الناس أو البلدان، وقد تقدم أن هذه المكيال (المد، الصاع، الوسق)، هي مقاييس ومكيال استخدمها النبي صلى الله عليه وسلم، وعلق عليها بعض الأحكام الشرعية، بل إنه صلى الله عليه وسلم بيّن أن المراد بهذه المكيال هي مكيال المدينة في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما أحدث بعده، فعن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ، وَالْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ».⁽⁵⁸⁾ وهذا يمثل غاية الدقة في ضبط المعايير والمقاييس حيث أعاد صلى الله عليه وسلم الأمر لأهل الخبرة والاختصاص، وجعلهم الحجة في ذلك، لأن أهل المدينة أهل زراعة وهم أعلم

58- سبق تخريجه قريباً.

الناس بالمكاييل فجعل إليهم ضبط المكاييل، وأخبر أنهم المرجع والمستند في ذلك؛ ولأن أهل مكة أهل تجارات فقد جعل إليهم ضبط الموازين فهم الحجة والمرجع والمستند في ذلك؛ وكل ما ورد من الأحكام الشرعية متعلقة بالمكيال فهو مكيال أهل المدينة، سواء كان هذا المكيال مُدّاً أم صاعاً أم وسقاً.

تنبيه: بشأن مُدِّ هشام بن عبد الملك:

متى أطلق المد في الشرع اقتضى ذلك مد النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه مد صاحب الشرع ومدٌ وقت إثبات الشريعة؛ ليفرق بينه وبين مد هشام الحادث الذي أحدثه أهل المدينة في كفارة الظهار، ليغلظها على المظاهرين الذين شهد الله عليهم أنهم يقولون منكرًا من القول وزورًا، فجعلوها بمد هشام، وهو أكبر من مد النبي بثلاثي مد، ولم يكن للنبي - عليه السلام - إلا مد واحد، وهو الذي نقله أهل المدينة، وعمل به الناس إلى اليوم.⁽⁵⁹⁾

قال الإمام البيهقي: قال الشافعي في الجديد: وكيف يجوز أن يكون بمد من لم يولد في عهده أو بمد أحدث بعد مده بيوم واحد؟ وإنما قال هذا لأن عند مالك كفارة الظهار وحدها بمد هشام. قال الشافعي: ومد هشام مد وثلاث أو مد ونصف، وقال في رواية حرملة: مد هشام بن عبد الملك هو مد ونصف بمد النبي صلى الله عليه وسلم. قال الشافعي في رواية الربيع: من شرع لكم مذهب هشام وقد أنزل الله تعالى الكفارات على رسوله صلى الله عليه وسلم قبل أن يولد أبو هشام؟ فكيف ترى المسلمين كفروا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وبعده قبل أن يكون مد هشام.⁽⁶⁰⁾

59- انظر: المنتقى شرح الموطأ 4/3، وانظر: شرح البخاري لابن بطال 179/11.

60- معرفة السنن والآثار للبيهقي 126/11.

المادة الرابعة: عُدُولُ الْفُقَهَاءِ عَنِ الْكَيْلِ إِلَى الْوِزْنِ اضْطِرَارًا

بِسَبَبِ بُعْدِ الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ، وَاتِّسَاعِ الْأَقْطَارِ، وَكَثْرَةِ مَكَايِيلِ النَّاسِ، عَدَلَ الْفُقَهَاءُ عَنِ الْكَيْلِ (الصَّاعِ) إِلَى الْوِزْنِ؛ لِيَسْهُلَ حِفْظُ الصَّاعِ النَّبَوِيِّ وَنَقْلُهُ إِلَى الْأَمْصَارِ. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الْوِزْنِ لِاخْتِلَافِهِمْ فِي وَحْدَاتِ الْقِيَاسِ الْوِزْنِيَّةِ الَّتِي عَايَرُوا بِهَا، وَلَاخْتِلَافِ ذَاتِ الْمَكْيَالَاتِ عِنْدَ وَزْنِهَا.

توضح هذه المادة مسألتين مهمتين:

المسألة الأولى: سبب عدول الفقهاء عبر القرون عن المعيار الكيل (كيل)، إلى المعيار الوزني (رطل، غرام).

المسألة الثانية: اختلاف الفقهاء في تقدير تلك المكيات بالوزن.

وبيان المسألتين فيما يلي:

المسألة الأولى: سبب عدول الفقهاء عبر القرون عن المعيار الكيل (كيل)، إلى المعيار الوزني (رطل، غرام).

تقرر المادة في هذه المسألة أن تباعد الزمان عن العهد النبوي، واتساع رقعة الإسلام جعل البقاء على المعيار الكيل الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، (المد، الصاع) أمراً شاقاً، لا سيما مع تعدد المعايير الكيلية في كل بلد. مع تقرير الفقهاء بأن الأصل هو البقاء على المكيال الشرعي، وهو مكيال المدينة مداً أو صاعاً أو وسقاً؛ وأنه لا يترك هذا الأصل ويُعدل إلى غيره من المقاييس الأخرى كمعايير المد أو الصاع أو الوسق بالغرام أو الرطل أو غيرهما من المقاييس إلا للضرورة؛ قال ابن قدامة رحمه الله تعالى: (**وَالْأَصْلُ فِيهِ - أَيِ الصَّاعِ - الْكَيْلُ، وَإِنَّمَا قَدَرَهُ الْعُلَمَاءُ بِالْوِزْنِ لِيُحْفَظَ وَيُنْقَلَ**).⁽⁶¹⁾ فجعل الفقهاء تقدير الصاع بالوزن على خلاف الأصل، بسبب ضرورة الحفاظ من الاندثار ولينقل للأجيال.

61- المغني لابن قدامة 82/3.

وأما النووي رحمه الله تعالى، فزاد سبباً آخر لمعايرة الكيل بالوزن، وهو ظهور المعيار الوزني على الكيلي بين الناس مع تقريره عدم انضباط هذه المعايرة بالأساس، وأن الصواب هو الثبات على المعيار الكيلي، قال النووي: (قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَغَيْرُهُ: الْأَصْلُ فِيهِ الْكَيْلُ، وَإِنَّمَا قَدَرَهُ الْعُلَمَاءُ بِالْوَزْنِ اسْتِظْهَارًا.. وَيَخْتَلِفُ قَدْرُهُ وَزَنًا بِاخْتِلَافِ جِنْسِ مَا يُخْرَجُ، كَالذَّرَّةِ وَالْحَمَّصِ وَغَيْرِهِمَا.. وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَبُو الْفَرَجِ الدَّارِمِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا، أَنَّ الْأَعْتِمَادَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْكَيْلِ، دُونَ الْوَزْنِ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يُخْرَجَ بِصَاعٍ مُعَايِرٍ بِالصَّاعِ الَّذِي كَانَ يُخْرَجُ بِهِ فِي عَصْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).⁽⁶²⁾ وقد اختلف الفقهاء في وزن المد بالرطل، واختلفوا أيضاً في معنى زنة المد الذي يبلغه رطل وثلاث فكيل هو بالماء، وقيل هو بالبر المتوسط..⁽⁶³⁾

وينبغي الملاحظة هنا أن تعليقات الفقهاء لمعايرة المد والصاع بالوزن، تعليقات لها وجاقتها في عصرهم وزمنهم، وقد تم حفظ تلك المكييل ونقلت إلينا كما أرادوه رحمهم الله تعالى وسطرته أيديهم، مع بيانهم أن البقاء على أصل المعيار الكيلي هو الأدق؛ وأما في زمننا مع انتشار أنواع المقاييس والموازين المعيارية، وبلوغها غاية الدقة والضبط، فينبغي أن نثبت على أصل المعيار الكيلي، لا سيما وأن المعايير الكيلية اليوم مشهورة ومنضبطة ومنتشرة فلا ضرورة للعدول عنها. وهذا ما جعل منظمة الزكاة العالمية تقوم بهذه الدراسة التي تعتمد المعيار الكيلي، دون غيره من المعايير الأخرى؛ لزوال كل تعليقات الفقهاء قديماً التي جعلتهم يعدلون إلى المعيار الوزني.

المسألة الثانية: اختلاف الفقهاء في تقدير تلك المكييلات بالوزن:

بعد أن قرر الفقهاء جواز تقدير المكييلات بالوزن بناء على تلك الأسباب التي وضحوها، وأن الجواز كان على سبيل الضرورة فقط. اختلفوا في معايرتها بالوزن، (الصاع كم يساوي رطلاً؟) وسنعرض لهذا الاختلاف بشيء من الاختصار؛ ثم نتحدث عن الاختلاف الفقهي المعاصر في ضبط المد والصاع بالغمات المعاصرة.

62- روضة الطالبين 301/2.

63- الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار 3 / 114.

أولاً: الخلاف الفقهي في تقدير المد والصاع بالرطل العراقي:

فقد سبق تقدير أهل اللغة والفقهاء للصاع بأنه أربعة أمداد بكف الرجل المعتدل، وكان الوزن عندهم أكثر ضبطاً من الكيل فاتجهوا نحو ضبط الكيل بالوزن فضبوا الصاع بالرطل العراقي والرطل بالدرهم والدرهم بحبات الشعير، ولعل هذا كان عندهم هو الأدق في حدود المعرفة العلمية لعصرهم، وليسهل حفظه ونقله والضبط به، ولذا قال ابن قدامة: (وَالْأَصْلُ فِيهِ - أَي الصَّاعِ - الْكَيْلُ، وَإِنَّمَا قَدَّرَهُ الْعُلَمَاءُ بِالْوِزْنِ لِيُحْفَظَ وَيُنْقَلَ. وَقَدْ رَوَى جَمَاعَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ قَالَ: الصَّاعُ وَزَنَّتُهُ فَوَجَدْتُهُ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثَلَاثًا حِنْطَةً).⁽⁶⁴⁾

ووقع الخلاف بين الفقهاء في مقدار المد بالرطل على قولين مشهورين:

القول الأول: أن المد رطل وثلث وعليه فالصاع خمسة أرتال وثلث وبه قال جمهور العلماء من المالكية⁽⁶⁵⁾ والشافعية⁽⁶⁶⁾ والحنابلة⁽⁶⁷⁾ وبه قال أبو يوسف من الحنفية.⁽⁶⁸⁾

القول الثاني: أن المد رطلان وعليه فالصاع ثمانية أرتال وبه قال الحنفية⁽⁶⁹⁾، وهو قول ابن أبي ليلى وسفيان.⁽⁷⁰⁾

أدلة الجمهور:

الدليل الأول: عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَهُ وَأَنَّهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَيُّؤْذِيكَ هُوَأُمُّكَ؟»، قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَحْلِقَ وَهُوَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، وَلَمْ يَتَّبِعْنِ لَهُمْ أَنَّهُمْ يَحْلُونُ بِهَا وَهُمْ عَلَى طَمَعٍ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْفِدْيَةَ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةٍ، أَوْ يَهْدِيَ شَاةً، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. (71)

قال الحافظ ابن حجر: (الفرق) بفتح الفاء والراء وقد تسكن قاله بن فارس وقال الأزهري كلام العرب بالفتح والمحدثون قد يسكنونه وآخره قاف مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلاً ووقع في رواية بن عيينة عن بن أبي نجیح عند أحمد وغيره الفرق ثلاثة أصع ولمسلم من طريق

64-المغني لابن قدامة 3 / 82.

65- مواهب الجليل للخطاب 3 / 257 ، والمقدمات لابن رشد 1 / 283 .

66- مغني المحتاج للشربيني 1 / 567 ، والمهذب للشيرازي 302.

67- المغني لابن قدامة 4 / 167 ، والإنصاف للمرداوي 2 / 143 .

68- أنظر فتح القدير لابن الهمام 2 / 296 .

69- فتح القدير للكمال ابن الهمام 2 / 296، وبدائع الصنائع 2 / 542 .

70- أنظر فتح الباري 1 / 473 .

71- أخرجه البخاري برقم 1722، واللفظ له، ومسلم برقم 1201 .

أَبِي قَلَابَةَ عَنْ بِنِ أَبِي لَيْلَى أَوْ أَطْعَمَ ثَلَاثَةَ أَصْعِ مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْفَرْقَ ثَلَاثَةُ أَصْعِ اقْتَضَى أَنَّ الصَّاعَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ إِنَّ الصَّاعَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ . (72)

قال العلامة محمد أشرف الصديقي العظيم آبادي: وَقَالَ: الْجَوْهَرِيُّ الْفَرْقُ مِكْيَالٌ مَعْرُوفٌ بِالْمَدِينَةِ وَهُوَ سِتَّةُ عَشَرَ رَطْلًا وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي آخِرِ رِوَايَةِ بِنِ عَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ سَفِيَانٌ يَعْنِي بِنِ عَيْنَةَ الْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْعِ .

قَالَ النَّوَوِيُّ وَكَذَا قَالَ الْجَمَاهِيرُ وَقِيلَ الْفَرْقُ صَاعَانِ لَكِنْ أَبُو عُبَيْدٍ نَقَلَ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ الْفَرْقَ ثَلَاثَةُ أَصْعِ وَعَلَى أَنَّ الْفَرْقَ سِتَّةُ عَشَرَ رَطْلًا وَيُؤَيِّدُ كَوْنَ الْفَرْقِ ثَلَاثَةَ أَصْعِ مَا رَوَاهُ بِنِ حَبَانَ عَنِ عَائِشَةَ بِلَفْظِ قَدَرِ سِتَّةِ أَقْسَاطٍ وَالْقِسْطُ بِكُسْرِ الْقَافِ وَهُوَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ نِصْفُ صَاعٍ وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّ الْفَرْقَ سِتَّةُ عَشَرَ رَطْلًا فَصَحَّ أَنَّ الصَّاعَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ . (73)

الدليل الثاني: عن الحسين بن الوليد، قال: قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو يُوسُفَ مِنَ الْحَجِّ، فَاتَيْنَاهُ، فَقَالَ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَفْتَحَ عَلَيْكُمْ بَابًا مِنَ الْعِلْمِ هَمْنِي، تَفَحَّصْتُ عَنْهُ فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَسَأَلْتُ عَنِ الصَّاعِ، فَقَالُوا: صَاعُنَا هَذَا صَاعُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قُلْتُ لَهُمْ: مَا حُجَّتُكُمْ فِي ذَلِكَ؟ فَقَالُوا: نَأْتِيكَ بِالْحُجَّةِ غَدًا، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَانِي نَحْوٌ مِنْ خَمْسِينَ شَيْخًا مِنْ أَبْنَاءِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ الصَّاعُ تَحْتَ رِدَائِهِ، كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ يُخْبِرُ عَنِ أَبِيهِ أَوْ أَهْلِ بَيْتِهِ أَنَّ هَذَا صَاعُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَانْظَرْتُ فَإِذَا هِيَ سَوَاءٌ، قَالَ: فَعَايَرْتُهُ فَإِذَا هُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِنُقْصَانٍ مَعَهُ يَسِيرٌ، فَرَأَيْتُ أَمْرًا قَوِيًّا فَقَدْ تَرَكْتُ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الصَّاعِ، وَأَخَذْتُ بِقَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ . (74)

نقول: وقصة أبي يوسف مع مالك في الصاع ذاعت وانتشرت بين العلماء حتى شابته المتواتر، وجرت على ألسنة العلماء بشكل لا ينكر، وهي واضحة في الدلالة أن مقدار الصاع الشرعي هو خمسة أرتال وثلث، وهي منسوبة إلى عصر الرسالة ومقتضاها إقرار النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم، وهم عدد كبير بلغ حد التواتر، وفيها حجة قوية جعلت مثل القاضي أبي يوسف على مكانته العلمية يتراجع ويخالف شيخه أبا حنيفة مع حبه له ومتابعته لمذهبه.

72- فتح الباري لابن حجر 4 / 16 .

73- عون المعبود شرح سنن أبي داود 1 / 278 .

74- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى برقم 721 .

أدلة الحنفية:

الدليل الأول: عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَاسْتَسْقَى بَعْضُنَا فَأُتِيَ بِعُسٍّ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا «قَالَ مُجَاهِدٌ فَحَزَرْتُهُ فِيمَا أَحْزَرُ، ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ، تِسْعَةَ أَرْطَالٍ، عَشْرَةَ أَرْطَالٍ». (75) قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ: فَذَهَبَ ذَاهِبُونَ إِلَى أَنَّ وَزْنَ الصَّاعِ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ، وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

اعتراض ورده:

فإن قيل: لكن مجاهدا قد شك، والشك احتمال ولا حجة مع الاحتمال. فالجواب: أنه لم يشك مجاهداً في الثمانية، وإنما شك فيما فوقها، فثبتت الثمانية بهذا الحديث لأنه أقل ما قيل، وانتفى ما فوقها بسبب الشك وهو المطلوب.

الدليل الثاني: شَرِيكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، يَعْنِي ابْنَ جُبَيْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَتَوَضَّأُ بِرِطْلَيْنِ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ». (76) قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ: فَهَذَا أَنَسٌ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّ مَدَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِطْلَانِ، وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ. فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْمَدَّ رِطْلَانِ، ثَبَتَ أَنَّ الصَّاعَ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ.

والحديث إنما أخبر أن رسول الله توضعاً برطلين، ومعلوم أن أنس أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع كما في الصحيحين (77) وغيرهما، فجعل المد الوارد في حديث الصحيحين هو الرطلان الذي ورد مفسراً من طريق شريك.

المناقشة والترجيح:

والراجع في المسألة هو قول الجمهور، وهذا الترجيح يستند إلى عدة وجوه:

الوجه الأول: أن الإجماع على أن الفرق ستة عشر رطلاً، وأن الفرق ثلاثة أصواع فإذا قسمنا الستة عشر على ثلاثة ينتج: خمسة أرتال وثلث وهو المطلوب، وهذا من أحسن الأمثلة لمسألة الاستدلال باستصحاب حال الإجماع على محل النزاع عند أهل الأصول.

الوجه الثاني: أن الذي قدر الصاع النبوي بخمسة أرتال وثلث هو أبو يوسف قاضي الدولة العباسية وهو من أهل العراق وأصحاب أبي حنيفة، ورواية الخمسين تبلغ حد التواتر فقد تواترت الرواية عند أبي يوسف ولذا رجع إليها، والتواتر حجة قاطعة، قال الإمام ابن قدامة في

75- أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار بسنده ، انظر شرح معاني الآثار برقم 3144.

76- أخرجه أبو داود برقم 59، والطحاوي في شرح معاني الآثار برقم 3159.

77- أخرجه البخاري برقم 201، ومسلم برقم 325. من طريق مسعر عن ابن جبر عن أنس به .

المغني عقب ذكر القصة: وَهَذَا إِسْنَادٌ مُتَوَاتِرٌ يُفِيدُ الْقَطْعَ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَلَمْ يَثْبُتْ لَنَا تَغْيِيرُهُ. (78) ولا شك أن تقدير أبي يوسف كان بالرطل العراقي، فلا يقال أن اختلاف الأبطال دليل على أن رطل العراق غير رطل المدينة. **الوجه الثالث:** أشار ابن قدامة أنه لو فرضنا أن هناك صاعاً لأهل العراق وصاعاً لأهل المدينة، وفرضنا اختلاف تلك الصيعان المقدرة بالرطل العراقي، فلا شك أن الحجة في صاع المدينة وأهلها لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، بصيغة الحصر والقصر فمفهومه لا مكيال غيرها عند المعارضة، وهذا ما يفهمه العربي من تعريف المسند والمسند إليه عند الإطلاق. وهذا حجة أصولية على طريقة جمهور الأصوليين لا على طريقة الحنفية لأنهم لا يحتاجون بالمفهوم كما هو عنهم ذلك معلوم.

الوجه الرابع: أنه لم يذكر مجاهد في حديث عائشة أنه أتى بصاع، ولكن قال بعس، والعس إناء يحتمل أنه الصاع ويحتمل أنه غيره، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال، لأنه يحتمل أن يكون ذلك العس أكثر من الصاع المعروف لو افترضنا صحة تقدير مجاهد له بالرطل، فلا حجة مع الاحتمال، ولم يكن رسول الله مداوماً على وعاء معين بقدر محدود، بل يتوضأ بأي إناء حسب الموجود.

الوجه الخامس: أن في الحزر تقدير وتخمين مع عدم التنصيص كونه صاعاً بل عساً، فهذا احتمال على احتمال، وتطرق الاحتمالات إلى الدليل تزيده وهنا على وهنه.

الوجه السادس: أن شريك بن عبد الله القاضي الذي في سند أبي داود وشرح معاني الآثار للطحاوي من حديث أنس ضعيف عند جمهور المحدثين، فالحديث بهذا اللفظ ضعيف بسببه لو سلمنا جدلاً عدم المخالفة، ولكن روايته هنا خالفت الثقات أمثال مسعر بن كدام عند البخاري وشعبة بن الحجاج عند مسلم، وهما جبال في الحفظ كما هو معروف عند أهل الحديث فقد روه: (كان يتوضأ بالمد) وخالفهم شريك فقال برطلين.

ومعروف أن الضعيف إذا خلف الثقات تكون روايته منكراً، وعليه فالحديث بلفظ الرطلين رواية منكراً، والنعارة ضعف شديد فلا تقوم به حجة.

الوجه السابع: أنه لا تقوى الروايات الضعيفة والمحملة التي احتج بها الحنفية على معارضة أدلة الجمهور الواضحة والصحيحة.

ثانياً: الخلاف الفقهي في تقدير المد والصاع والوسق بالغرامات المعاصرة:

كما اختلف الفقهاء قديماً في تحديد المد والصاع بالرطل العراقي، فإنهم قد اختلفوا حديثاً في تقديرهما بالغرامات المعاصرة؛ وهذا الاختلاف طبيعي جداً إن علمنا أن المكيالات لا تنضبط عند وزنها، لاختلاف معيار الكيل عن الوزن؛ وسنركز على الصاع أكثر من المد عند الحديث عن الغرامات؛ لأن أغلب الدراسات إنما قدرت وحسبت الصاع لا المد؛ ويكون حديثنا عن هذا الخلاف من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول: اللجان العلمية التي عملت على ضبط الصاع بالغرامات.

المحور الثاني: الدراسات العلمية التي كتبت حول هذا الموضوع.

المحور الثالث: طرق التقدير بالمقاييس المعاصرة.

وبيان هذه المحاور الثلاثة فيما يلي:

المحور الأول: اللجان العلمية التي عملت على ضبط الصاع بالغرامات:

إن ضبط المد والصاع من المواضيع التي أخذت حظها من الدراسة العلمية في فترات التاريخ الإسلام، وفي كل الكتابات الفقهية لأنه يتعلق به كثير من الأحكام الفقهية، وخاصة الزكاة التي هي إحدى أركان الإسلام المرعية، ولو أردنا النقل في هذا الموضوع لما أدركنا فيه الحصر، ولكنهم إجمالاً اتفقوا على كون الصاع أربعة أمداد كما سبق وبيننا، وضبطوا الصاع بالرطل العراقي، والرطل بالدرهم، والدرهم بالشعيرة أو العدس أو القمح المتوسط.

وقد قامت لجان وتقديرات اجتهادية كثيرة عبر التاريخ لضبط مقدار الصاع بمقاييس عصرهم، فهناك لجنة ابن الرفعة⁽⁷⁹⁾ أيام توليه الحسبة في مصر، وتقدير القمولي⁽⁸⁰⁾ ثم المنوفي⁽⁸¹⁾ ثم الشرقاوي⁽⁸²⁾، وتقدير لجنة محمد علي، وتجربة الباحث الكردي والسرهيدي، وأعرضنا عن ذكر تفاصيلها مراعاة للاختصار، ولأنهم يدورون حول الدرهم المصري والإسلامي والرطل العراقي، وكل تلك التجارب جارية على طريقة الفقهاء في تقدير الصاع بالوزن، وكلها تدور ما بين الألفين إلى ألفين ومائة وبضع وستين جراماً.

79- أحمد بن محمد بن علي الأنصاري أبو العباس نجم الدين فقيه شافعي من فضلاء مصر، وكان محتسب القاهرة وناب في الحكم، توفي 710هـ انظر الإعلام للزركلي 222 / 1 .

80- أحمد بن محمد المخزومي القمولي مات في رجب 727هـ، انظر الدرر الكامنة 1 / 360 .

81- هو عبد الله المغربي الأصل المصري المشهور بالمنوفي ولد ببعض قرى مصر، ترجم له خليل الجندي ترجمة واسعة مات في رمضان 749هـ، انظر: الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر 3 / 98 .

82- عبد الله بن حجازي الشرقاوي الشافعي ولي مشيخة الأزهر وتوفي في 1227هـ، انظر معجم المؤلفين 6 / 41 .

فخلصت لجنة ابن الرفعة إلى: **2163** جراما، وتقدير الشرقاوي والمنوفي والقمولي إلى: **2000** جراما، وخلصت لجنة محمد علي عام **1845**م إلى: **2118** جراما، وتقدير الباحثين الكردي والسرheid إلى: **2036** جراما⁽⁸³⁾. ومع وجود اختلاف في النتائج إلا أنها متقاربة، ومقبولة فيما أصله الكيل إذا ضبط بالوزن.

المحور الثاني: الدراسات العلمية التي كتبت حول هذا الموضوع:

كتبت دراسات كثيرة في تقدير المد والصاع بنينا عليها، واستفدنا منها، وهذه الدراسات هي:

1- الأكيال والموازين الشرعية لابن الرفعة.

2- الميزان في المقاييس والأوزان لعلي باشا مبارك.

3- كتاب تحرير الدرهم والمثقال لأبي علي البنا.

4- كتاب الأكيال والموازين الإسلامية للمستشرق فلتر هنتس ترجمة الدكتور كامل العسيلي جامعة الأردن عام **1970** م.

5- كتاب النقود والموازين والمكاييل الإسلامية للمستشرق سوفير طبعة باريس **1978**م باللغة الفرنسية.

6- كتاب المقادير الشرعية للكردي وهو أطروحة رسالة ماجستير في مصر.

7- الصاع النبوي تحديده والأحكام الفقهية المتعلقة به لخالد بن سعيد السرheid، رسالة ماجستير في السعودية.

وكثرة الدراسات في الموضوع تدل على أهميته وعناية العلماء به، لما له من آثار شرعية على أحكام فقهية كثيرة، ومن هنا تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع من قبل منظمة الزكاة العالمية.

⁸³- انظر المقادير الشرعية للكردي ص 196 وما بعدها، والصاع النبوي للسرheid ص 254.

المحور الثالث: طرق التقدير بالمقاييس المعاصرة:

أما تقدير المكاييل بالمقاييس المعاصرة فقد كثرت حكاية العلماء أن الصاع أربعة أمداد، وهذه هي أقرب الطرق المناسبة للرسالة من حيث البساطة المناسبة للأمم التي بنيت عليها الشريعة في ضوابطها وتقديراتها كما نبه على ذلك الإمام الشاطبي في الموافقات، ولذا قدمنا هذه الوسيلة لكونه هي الأصل الذي هو كلمة إجماع عند جميع الفقهاء، وقد وقع تحديد الصاع الشرعي فيها بثلاث طرق:

1- بالمليتر، وقياسه بالسنتيمتر المكعب.

2- بالجرام، وهو مقياس وزني معاصر.

3- بالرطل والدرهم، وهو قياس وزني قديم، وتقدير ذلك بالجرامات المعاصرة.

وإليك تلخيص أبرز ما تضمنته كل طريقة منها:

الطريقة الأولى: تحديد المد والصاع بالمليتر، وقياسه بالسنتيمتر المكعب:

قامت الهيئة العربية للمواصفات والمقاييس في السعودية باختيار أربعين رجلا انطبقت عليهم مواصفات العلماء في كونهم معتدلين طولا وقصرا وحجما، وكانت مقادير المد الواحد للأربعين متباينة ما بين 535 إلى 745 مليترا، ومتوسط النتائج هو: 628 مليترا.⁽⁸⁴⁾ وسبب التفاوت الطبيعي إذ أحجام الأجسام والأيدي تختلف بحسب اختلاف الأشخاص ولو ظن أنهم مستويين ولأن الموازين المعاصرة أصبحت دقيقة جدا. ورأينا أن الخلاف هذا لا يؤثر، وأن الأخذ بالمتوسط الحسابي جيد وأمر ضابط تقريبي للقياس بالمليتر الذي هو قياس الحجم.

فإذا كان المتوسط للمد هو 628 مليتر، والصاع أربعة أمداد فضرينا المد في 4 فإن الصاع يساوي: 2512 مليترا للصاع الواحد تقريبا لاعتمادنا على المتوسط الحسابي.

84- أنظر الصاع النبوي وتحديده والأحكام الفقهية المتعلقة به للباحث: خالد بن مسفر السرهيد ص 80.

● سعة الصاع بالمليتر وتحويله إلى السنتيمتر المكعب

الصاع هو أربعة أمداد:

$$\text{الصاع} = 4 \times \text{المد}$$

$$628 \times 4 \text{ ملييلتر} = 2512 \text{ ملييلترا}$$

$$= 4 \times 628 \text{ ml} = 2512 \text{ ml}$$

● تحويل الوحدات من ملييلتر إلى سم³

علما أن:

1 ملييلتر = 1 سم³ (بحسب: الهيئة الوطنية للقياسات والتكنولوجيا - وزارة التجارة الأمريكية)

(<https://www.nist.gov/pml/owm/si-units-volume>)

$$= 2512 \text{ ml} \times \frac{1 \text{ cm}^3}{1 \text{ ml}} = 2512 \text{ cm}^3$$

فيكون الصاع من حيث السعة 2512 سم³

● حجم الصاع بالسنتيمتر المكعب:

الطول X العرض X الارتفاع = السعة

$$\text{س} \times \text{ص} \times \text{ع} = 2512 \text{ سم}^3$$

- مثال لحجم حاوية الصاع والأضلاع بالسنتيمتر:

عند فرض أن القاعدة متساوية: أي الطول والعرض متساويان:

$$س \times س \times ع = 2512 \text{ سم}^3$$

$$س^2 \times ع = 2512 \text{ سم}^3$$

فلو فرضنا أن الطول ضلع القاعدة 10 سم (أي أن: س = 10 سم)

$$س^2 \times ع = 2512 \text{ سم}^3$$

$$10^2 \times ع = 2512 \text{ سم}^3$$

$$100 \text{ سم}^2 \times ع = 2512 \text{ سم}^3$$

$$ع = 2512 \text{ سم}^3 \div 100 \text{ سم}^2 = 25.12 \text{ سم} \text{ (يكون الارتفاع 25.12 سم)}$$

أي أن حجم الصاع = 10 سم طولاً × 10 سم عرضاً × 25.12 سم ارتفاعاً = 2512 سم³

- مثال آخر لحجم حاوية الصاع وأضلاعها بالسنتيمتر:

عند فرض أن الصاع مكعب متساوي فبذلك يكون الطول والعرض وكذلك الارتفاع متساوية:

$$س \times س \times س = 2512 \text{ سم}^3$$

$$س^3 = 2512 \text{ سم}^3$$

$$س = \sqrt[3]{2512 \text{ سم}^3}$$

$$س = \sqrt[3]{2512 \text{ سم}^3}$$

$$س = 13.594 \text{ سم}$$

أو بالتقريب ستكون س = 13.6 سم، أي أن:

• الطول = 13.6 سم

• العرض = 13.6 سم

• الارتفاع = 13.6 سم

الطريقة الثانية: تحديد المد بالوزن جراماً:

وهي الطريقة التي اتبعها فضيلة الدكتور/ محمد نجم الدين الكردي في كتابه (المقادير الشرعية)، وقد سلك في تطبيق هذه الطريقة سبيلين:

السبيل الأول: اختيار رجل واحد متوفرة فيه شروط الفقهاء في الاعتدال، وطلب منه أن يحضن بيده اثني عشر حفنة قمح، فوجد تفاوتاً في وزن كل حفنة، فقام بجمع نتائج الحفنتين الاثني عشر وقسمه على 12 لاستخراج متوسط حسابي أكثر دقة فكان النتيجة: **313.3** جراماً إذا ضربتها في أربعة يكون الصاع وزناً هو: **1253.3** جراماً من القمح.⁽⁸⁵⁾

السبيل الثاني: اختار ثلاثة رجال متوفرة فيهم الصفات وطلب من كل واحد حضن أربع حضن (أمداد) الذي هو الصاع فكانت النتائج:

الرجل الأول وزن الصاع بكفه هو: **1250** جراماً.

الرجل الثاني وزن الصاع بكفه هو: **1430** جراماً.

الرجل الثالث وزن الصاع بكفه هو: **1600** جراماً.⁽⁸⁶⁾

والملاحظ وجود تفاوت بين الرجال كبير، بين الرجل الأول والثالث، وكأن الرجل الثاني هو المتوسط بالنسبة لهما، ولكن الرجل الأول الذي صاعه بلغ **1250** جراماً، تساوى صاعه تقريباً مع الرجل السابق الذي أخذ منه اثني عشرة حفنة وأخذ متوسط حفناته فكانت **1253.3** جراماً، في السبيل الأول.

85- انظر المقادير الشرعية للكردي ص 188 .

86- انظر المقادير الشرعية للكردي ص 189 .

الطريقة الثالثة: تقدير الفقهاء الصاع بالرطل والدرهم، ومقداره بالجرام:

لقد درجت طريقة الفقهاء في قياس الصاع بالرطل والدرهم، وهو من قياس الوزن، وهو وإن كان معيباً لكونه يختلف باختلاف أنواع الحبوب، ولكنه كان أحسن ضابط في عصرهم تقريبياً، ليصبح معياراً عاماً يمكن من خلاله ضبط الواجب الشرعي الذي يجب إخراجه بالصاع في كل البلاد الإسلامية آنذاك.

والاستفادة من ضبطهم يعطينا نتائج تقريبية خاصة في الأحجام الصغيرة مثل الصاع، ويمكن الاستفادة منه كمؤشر في عصرنا الحاضر لضبط الصاع وزناً مثلاً كوحدة قياس أكثر دقة وتداولاً في العصر الحديث. فإذا تبين لنا أن الصاع خمسة أرطال وثلث، والرطل وزن بالدرهم فكان 128 درهماً، والدرهم خمسون شعيرة وخمسي شعيرة، وبعد وزن الخمسين شعيرة وجدت متفاوتة في ضبط الدرهم، وبوزن الدراهم في المتاحف وجدت تقريباً تساوي: 2.97 جراماً، وهو نفس وزن الدرهم الذي وصل إليه المستشرق هنس، والكردي والسرهيد. وأما الدرهم عند علي مبارك فوزنه: 2.95 جراماً. (87)

ولا يظهر أن هذا يعتبر خلافاً، فالوزن للدرهم يكاد يكون متقارباً جداً بينهم إذا لم يكن متطابقاً، فواحد أو اثنين في المائة لا يعتبر خلافاً معتبراً.

وإذا عرفنا مقدار الدرهم وهو: 2.97 جراماً فإن حساب الصاع بالوزن يكون كما يلي:

$$\text{الصاع} = 5.333 \text{ رطل} \times \frac{128.57 \text{ درهم}}{\text{الرطل}} \times \frac{2.97 \text{ جرام}}{\text{درهم}} = 2036.4 \text{ جرام} = 2.036 \text{ كيلو غرام (شعير)}$$

فالرطل هو: 128 درهماً وأربعة أسباع الدرهم، فسيكون الرطل هو ضرب وزن الدرهم 2.97 جراماً، في 128 فينتج لنا وزن الرطل وهو: 381.8 جراماً (ثلاثمائة وإحدى وثمانين جراماً وثمانية من عشرة جراماً)، وبالتقريب يكون: 382 جراماً. وقد علمنا فيما سبق أن الصاع خمسة أرطال وثلث: ف ضرب 381.8 في خمسة وثلث يساوي: 2034.9 جراماً، وبالتقريب: (2035) جراماً، وبعضهم حسبها، 2036 جراماً، والأمريسيير في ذلك، ومثل هذا يعد من الخلاف اليسير الذي لا ينبغي اعتباره في الشريعة مراعاة للتيسير والتقريب التي جرت عليه في أحكامها السمحة.

87- المقادير الشرعية للكردي 195 وما بعدها ، والصاع النبوي للسرهيد ص 72 .

المادة الخامسة: مقدار المدِّ والصَّاعِ والوسقِ بالمقاييس الكيلية المعاصرة

أولاً: قامت منظمة الزكاة العالمية بتجربة قياس عملية تضمنت معايرة متوسط حجم المدِّ والصَّاعِ والوسقِ بوحدات قياس السعة المعاصرة، واعتمدت وحدة قياس (مليتر)؛ لكونها مقياساً كيلياً منضبطاً، وهي أيسر تطبيقاً وأكثر انتشاراً.

ثانياً: جاءت نتائج القياس طبقاً للجدول التالي:

م	الكيال	المعادلة	متوسط المقدار الفعلي	مقداره مجبوراً
1	المدُّ	المدُّ = حُفْنَةٌ وَاحِدَةٌ	668.87 مِلِّيْتْرًا	670 مِلِّيْتْرًا
2	الصَّاعُ	الصَّاعُ = 4 أَمْدَاد	2,675.48 نِتْرًا	2.700 نِتْرًا
3	الوسقُ	الوسقُ = 60 صَاعًا	160,528.8 نِتْرًا	160.5 نِتْرًا
4	نصابُ الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ (خَمْسَةُ أَوْسُقٍ)	الوسقُ × 5	802,644 نِتْرًا	800 نِتْرًا

ثالثاً: خلاصة نتائج التقديرات المعتمدة كما يلي:

- 1 - مقدار المدِّ: (670 مِلِّيْتْرًا).
- 2 - مقدار الصَّاعِ: (2700 مِلِّيْتْرًا = 2.700 نِتْرًا).
- 3 - مقدار الوسقِ: (160500 مِلِّيْتْرًا = 160.5 نِتْرًا).
- 4 - نصابُ الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ (خَمْسَةُ أَوْسُقٍ) = (800 نِتْرًا).

توضح هذه المادة ما توصلت إليه منظمة الزكاة العالمية من خلال دراستها التي قامت بها؛ حيث قدرت المد والصاع والوسق بمعياري الكيل، لا الوزن؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- 1- أن الوزن ليس منضبطاً، ولا يمكن ضبطه، نظراً لأنه مقياس كتلة لا حجم، والتحويل بينهما لا ينضبط.
- 2- أن الأصناف والأطعمة المقاسة كثيرة، ويستحيل إيجاد وزن منضبط لها كلها، مع اختلاف أوزانها.
- 3- أن الصنف والطعام الواحد، أنواع كثيرة قد تختلف أوزانها مما يجعل اعتبار الوزن لكل طعام على حدة غير دقيق.
- 4- سهولة وحدة قياس المليتر والسنتيمتر المكعب في عصرنا، وانضباطها في كل بلد، وانتشارها واشتهارها بين الناس، مع كونها وحدتي قياس حجمية، فهما بمثابة مكيال من المكاييل. وهذا المعيار الكيلي الذي اعتمده المنظمة هو (وحدة المليتر) بالمقاييس المعاصرة، لأنها أيسر تطبيقاً وأوسع انتشاراً، ثم قامت المنظمة بتحويل تلك النتائج إلى وحدة قياس السنتيمتر المكعب بمختلف الأشكال الهندسية، لمن أراد من المسلمين أن يصنع لنفسه (مداً أو صاعاً أو وسقاً) على تمام الدقة والانضباط.

● عرض تفاصيل الدراسة العملية التي قامت بها منظمة الزكاة العالمية:

إن الدراسة العملية الموسعة التي قامت بها منظمة الزكاة العالمية تم تنفيذها في إطار المحددات التالية:

أولاً: الزمان:

تم تنفيذ الدراسة العملية ما بين (ربيع الآخر 1445 هـ) وحتى (رجب 1445 هـ)، يوافقه بالتقويم الميلادي (نوفمبر 2023 م) وحتى (فبراير 2024 م)، أي أن تجربة القياس استغرقت حوالي أربعة أشهر، والداعي لذلك التزام منظمة الزكاة العالمية بتطبيق أعلى النظم الإدارية والرقابية الحديثة على تجربة القياس، حيث كان القياس يتم بالتنسيق المسبق ووفق مواعيد محددة، وبحضور الإشراف الإداري والمدققين المصاحبين لكل عملية قياس، مع الحرص على تنويع جنسيات القائمين .. الخ.

ثانياً: المكان:

تم إنشاء مختبر ميداني للقياس مجهز بالأجهزة والأدوات اللازمة بناء على إشراف علمي هندسي أكاديمي، وكان ذلك بمنطقة الجهراء بدولة الكويت، وكان ذلك برعاية كريمة وتعاون من السادة/ جمعية آيات الخيرية.

ثالثاً: عدد المشاركين في قياس أمدادهم:

بلغ عدد المشاركين في تجربة قياس الأمداد مائة وخمسة وثلاثون (135) رجلاً. تم تنوع جنسيات المشاركين فبلغت اثنتين وثلاثين (32) جنسية (دولة).

رابعاً: الأصناف الأربعة المقاسة:

تم تحديد واعتماد الأصناف المطعومة التي سيتم قياسها بالأمداد، وهي أربعة: التمر، البر، الشعير، الأرز.

خامساً: إجراءات عمل القياس:

تم اتباع الإجراءات وخطوات العمل التالية:

- إعداد واعتماد نموذج تسجيل مخصص لكتابة جميع بيانات المشارك، إضافة إلى توثيق وحفظ كل المعلومات والملاحظات خلال تجربة القياس، وذلك ليتم مراجعتها وتدقيقها عند تحليل النتائج.

- وقد اشتملت بيانات نموذج التسجيل ما يلي:

1- بيانات القائس:

- تسجيل بيانات شخصية لمن تقام عليه القياس (العمر والجنسية....الخ)

- أخذ قياسات الطول والوزن للقائس (قراءتين)

- حرصنا بالإشراف المباشر على أن يضبط المد لكل قائس بحسب المواصفات الشرعية، وهي

أن يكون بكفي الرجل المعتدل، وأن تكون كفاه معتدلتين، لا مقبوضتان ولا مبسوطتان.

2- بيانات عملية القياس:

- بيانات القياس من تاريخ ووقت، ومن قام بالتجربة، واسم المدقق المسؤول.
- الأصناف التي تم أخذ القياس عليها أربعة: التمر، البر، الشعير، الأرز.
- يتم أخذ ثلاثة أمداد للشخص نفسه للصنف الواحد، وذلك للتأكد من انضباط القياس ومعرفة مدى التفاوت بين قراءة الشخص نفسه للصنف الواحد، ولاستقصاء القراءات الشاذة.
- أخذ قياسات المد 3 مرات (من وزن وسعة) وذلك لكل الأصناف الأربعة، أي 24 قراءة. $(3 \times 2 \times 4 = 24)$.
- بلغ إجمالي عدد (مجموع) القراءات المأخوذة (ثلاثة آلاف وخمسة مئة وعشر قراءات) (3,150) قراءة. وهي حاصل $135 \times (2+24)$ ، ولذلك تعتبر هذه التجربة أكبر وأدق تجربة قياس للصاع تم تنفيذها في العالم الإسلامي.

3- وصف طريقة القياس:

- يتم أخذ المد للصنف الواحد من الوعاء الكبير، والذي يحوي كمية كبيرة حتى يؤخذ المد بسهولة، ويوضع المد في حاوية خاصه ليتم وزنه، ومن ثم يوضع في الأسطوانة المدرجة لقياس السعة (مع هزها مرة واحدة لتستقر الحبيبات، ولكي نضبط التجربة لكل الأمداد التي تقاس).
- يتم رصد وتسجل جميع البيانات والملاحظات في النموذج.

4- ضمان الدقة (Quality Assurance):

- ومن أجل ضبط جودة الدقة والتحقق من النتائج المحصلة قمنا بعمل الآتي:
أ- وجود مدقق مباشر لكل عملية قياس، وذلك لمتابعة دقة وصحة التجربة واستيفاء الاشتراطات العلمية والشرعية طيلة زمن تنفيذ التجربة.

ب- تم أخذ ثلاث قراءات لكل صنف من الأصناف الأربعة (أي ثلاثة أمداد)، ويتم قياس السعة والوزن لكل الأمداد الثلاثة، وذلك لكل الأصناف على حدة، ويتم تسجيل القراءات. ت- تم تحليل النتائج والتأكد من صحة البيانات وعدم وجود قراءات شاذة، ويتم ذلك بواسطة مراجعة البيانات والملاحظات المسجلة من تجربة القياس، ثم استخدام أدوات الإحصاء من أجل معرفة النتائج الشاذة عن الوسط واستبعادها.

ث- كان الهدف الذي اشترطه منظمة الزكاة العالمية ألا يقل عدد القائسين عن مائة (100) رجل، وأن تنطبق عليهم المواصفات التي اصطلح عليها الفقهاء في وصف الرجل المعتدل.

5- الوحدة المستخدمة للقياس:

وبما أن السعة هي الوحدة المرادة في الصاع، وكون الوحدة المتعارف عليها دولياً هي السنتمتر المكعب (ومنها المليتر)، لانتشارها وسهولة استخدامها، ولانضباطها أيضاً؛ كانت هي الوحدة المستخدمة للقياس؛ كما قمنا بقياس الوزن (الجرام) من باب المقارنة بين النتائج وما تم ذكره من قبل الفقهاء سابقاً.

فيتم قياس مد الرجل السوي، لكل الأصناف التي تم اختيارها لهذه التجربة من خلال:

■ قياس سعة كل مد بالمليتر وقياس وزن كل مد بالجرام لكل الأصناف.

■ علماً أن المليتر هو نفسه سنتمتر مكعب (1 مل = 1 سم³).

6- تحليل النتائج:

تم تحليل البيانات بعد الانتهاء من عمليات القياس عبر:

■ استقصاء القراءات التي تخالف الاشتراطات، ومراجعة الملاحظات خلال عملية القياس،

وحذف القراءات الفاسدة، وحذف القراءات المتكررة إن وجدت، أو القراءات الناقصة، أو القراءات

التي قام بها شخص تبين أنه لم يستوف الشروط.... الخ) وكانت المحصلة أنه تم استبعاد 5

أشخاص.

- تحويل القراءات إلى جدول بيانات رقمي، وتوزيعها على جداول منفصلة لكل صنف على حدة.
- إيجاد متوسط القراءات لكل شخص للصنف الواحد (متوسط الوزن ومتوسط السعة للأمداد الثلاثة)، ويتم ذلك كل على حدة لكل صنف بجدول منفصلة.
- حساب مدى انحراف القراءات عن المتوسط للأمداد الثلاثة لكل صنف من الأصناف الأربعة للشخص الواحد، وكذلك الانحراف المعياري (standard deviation).
- تحليل القراءات التي يكون فيها الانحراف عاليا (إذا كان أعلى من 10% لأعلى قراءة أو 10% لأدنى قراءة عن المتوسط، فيعتبر التفاوت عاليا)
- فاذا كان الشذوذ عاليا، فيتم مراجعة القراءات الثلاثة لذلك الشخص لذلك الصنف المحدد، وإذا تبين شذوذ قراءة واحدة بكون انحرافها عال جدا مقارنة ببقية نتائج ذلك الشخص، فيتم استبعاد تلك القراءة وإعادة الحسابات مرة أخرى، من متوسط للقراءات الباقية، والانحراف لبقية النتائج؛ أما إذا تبين عدم وجود قراءة واحدة شاذة وتساوي انتشار بقية النتائج وإن بقي الانحراف عاليا فيترك كما هو.
- بعد مراجعة كل القراءات والتدقيق على المتوسط واستقصاء الشذوذ، يتم حساب المتوسط لكل المشاركين لكل صنف من الأصناف الأربعة على حدة.
- تسجيل البيانات لكل سعة للصنف من متوسط والانحراف المعياري، وأعلى قيمة وأدنى قيمة، ومن ثم المتوسط لها مجتمعة.

7- ملخص جدول نتائج التجربة:

التمر		الشعير		البر		الرز		
الوزن بالجرامات	السعة بالمليتر							
930.00	1600.00	620.67	1040.00	596.00	766.67	717.50	926.67	أعلى قراءة Max
246.67	545.00	190.67	323.33	261.67	336.67	277.50	345.00	أدنى قراءة Min
509.35	954.90	336.30	574.26	404.29	524.87	480.85	620.76	المتوسط Avg
121.96	192.96	65.17	105.14	63.88	81.11	90.01	115.63	الانحراف المعياري st-d

- حساب النتائج لأمداد 135 رجلا، و 3510 قراءة للأصناف الأربعة (التمر، البر، الشعير، الأرز).
- ثم واصلت اللجنة تنقيح هذه النتائج ومقاربتها للتأكد من سلامتها، فتم حساب متوسط
سعة المد والصاع للأصناف جميعاً، المتوسط الفعلي، ثم المتوسط بعد جبر الكسور من الأرقام.
- وخلصت اللجنة إلى اعتماد الجدول النهائي التالي:

المتوسط المد الفعلي	المتوسط المد مجبوراً	الصاع الفعلي	الصاع مجبوراً	الصنف
954.9 مل	960 مل	3819.59 مل	3.85 لتر	التمر
574.26 مل	580 مل	2297.03 مل	2.3 لتر	الشعير
524.87 مل	530 مل	2099.49 مل	2.1 لتر	البر
620 مل	620 مل	2483.06 مل	2.5 لتر	الرز
668.70 مل	670 مل	2674.79 مل	2.7 لتر	متوسط جميع الأصناف

● نصاب الزروع والثمار:

وتأسيساً على نتائج الجدول السابق، قامت اللجنة باحتساب (نصاب الزروع والثمار) الذي هو: خمسة أوسق، ومن المعلوم المقرر كما سبق، أن الوسق ستون صاعاً، وأن الصاع أربعة أمداد؛ وعليه فإن:

■ متوسط المد لكل الأصناف هو 668.70 مل (88)

■ فالصاع وهو أربعة أمداد يكون:

$$\text{الصاع} = \text{المد} \times 4$$

$$\text{الصاع} = 4 \times 668.70 = 2674.8 \text{ مل (أي } 2.675 \text{ لتر)}$$

■ الوسق وهو ستون صاع:

$$\text{الوسق} = \text{الصاع} \times 60$$

$$\text{الوسق} = 60 \times 2674.79 = 160488.38 \text{ مل (أي } 160.5 \text{ لترا)}$$

■ وبما أن النصاب خمسة أوسق فإن:

$$\text{النصاب} = 5 \times 160.5 \text{ لتراً} = 802.440 \text{ لتراً}$$

وعليه:

فإن نصاب الزروع والثمار = 802.5 لتراً، تحديداً. ولكن لتسهيل حفظ الرقم وتناقله يمكن استبعاد الكسر⁽⁸⁹⁾؛ ليكون النصاب 800 لتراً.

88- يتم الحساب عند معادلة الصاع والوسق بالأرقام الفعلية الدقيقة للمد من غير جبر للكسور؛ لضمان أكبر دقة في الحصول على مقدار الصاع، ومقدار الوسق، وعند ظهور نتيجة الصاع وكان فيها كسور يمكن أن يجبر حينئذ.
89- استبعاد الكسر (2.5 كيلو)، من نصاب الزروع والثمار، أيضاً يكون أحظ للفقراء.

● وقد تبين من نتائج القياسات ما يلي:

1- اختلاف متوسط وزن المد وكذلك متوسط سعة المد (والصاع تبعاً)، باختلاف الأصناف، يرجع ذلك لعدة عوامل: منها حجم حبيبات الصنف، اصطفااف الحبات بعضها مع بعض عند الكيل، واختلاف الفراغات بين الحبيبات، وسهولة كيل الحبيبات الكبيرة واستقرارها في اليد أكثر من الحبيبات الصغيرة مما يساعد على زيادة كيلها يسيراً، وغيرها من الأسباب.

2- الوزن ليس مرتبطاً بالسعة عند اختلاف الأصناف، فتري أن متوسط سعة مد الشعير (475 مل) أكبر من متوسط سعة مد البر (425 مل)، لكن متوسط وزن مد الشعير (633 جرام) أقل من متوسط وزن مد البر (404 جرام)، مع كون الشعير والبر متشابهين في الحجم واصطفااف الحبوب.

3- حساب الانحراف المعياري في قراءات مد التمريبين ارتفاع التفاوت سواء بين الأشخاص الذين قاموا بالتجربة، وكذلك بين قراءات الشخص نفسه، وهذا يرجع إلى عدة أسباب:

● عدم تعود الأفراد على القياس بالمد.

● أن وحدة القياس للمد اجتهادية وتختلف من شخص إلى شخص وللشخص نفسه أيضاً.

● عند قياس التمر، فإنه لا شعورياً يتم فرد الأصابع وتباعده اليدين لأن الحبات كبيرة ولا تسقط بخلاف قياس البر والشعير والرز. والصحيح بقاء اليدين بنفس شكلهما لكل الأصناف.

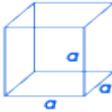
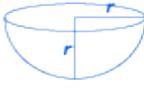
● تماسك الحبات الكبيرة مما يزيد من حجمها وارتفاعها عند أخذ المد، وعند قياسها بالأسطوانة المدرجة مما يصعب تفادي الفراغات الكبيرة بين حبات التمر.

4- يتبين من النتائج أن المدد عند حسابه بوحدات القياس الحديثة أنه مقدار كمي تقديري، لتفاوت قراءات الأشخاص بعضهم عن بعض، بل تفاوت المقدار للشخص نفسه.. وحسابها وتقديرها بالمقاييس المعاصرة الدقيقة عملية اجتهادية وليست قطعية باعتبار القياس الفعلي ولذلك فإن الاختلاف فيها سائغ وواقع؛ ولا يجوز فيه الإنكار، ولكن يراعى أن التفاوت لا يكون كبيراً.

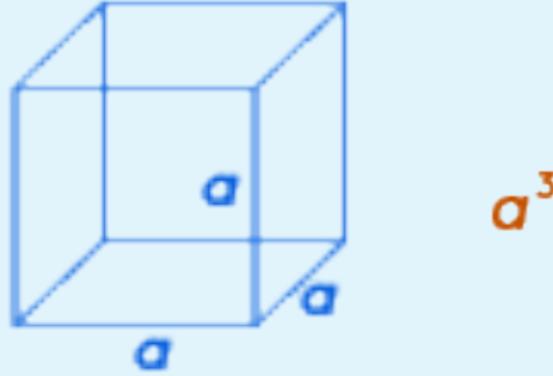
5- المطلوب في تقدير المد والصاع الشرعيين، أو حتى نصاب الزروع والثمار، هو مقياس السعة لا الوزن، وأن ذلك لا يمكن ضبطه 100% لكل الأصناف من كل الأشخاص، ولكن الوصول إلى رقم بالمقاييس المعاصرة يعتبر من الاجتهادات الضابطة الميسرة على الناس، وعملنا هذا هو محاولة للضبط والدقة بالقدر الممكن وتقليل الخلاف لا لمحوه، وقد راعينا التوسع في عدد الأشخاص القائسين للوصول إلى متوسط يمثل شريحة أكبر من الناس طلباً للدقة والانضباط بقدر المستطاع.

● إعادة عرض نتائج التجربة بصورة أوعية هندسية معيارية معاصرة (المكعب، الاسطوانة، الدائري):

وبما اننا توصلنا لمتوسط سعة المد في التجربة الى 668.70 مل (670 مل بعد الجبر)، والصاع 2675 مل (2700 مل بعد الجبر)، والخمسة اوسق 802436.92 مل (800 لتر بعد الجبر)، فإنه يمكن وضع أي من هذه الكميات في أي وعاء، لكن من باب تسهيل التصور فإننا قد وضعنا بعض الأمثلة، للأوعية من خلال الأشكال: المكعب، الاسطوانة، الدائري. وإليك ذكر بعض هذه الأمثلة بمعادلاتها كما في الجدول التالي:

Name of the Solid	Figure	Volume	Nomenclature
Cube		a^3	a : side of the cube
Cuboid		lbh	l : length b : breadth h : height
Cone		$\frac{1}{3} \pi r^2 h$	r : radius of the base h : height l : slant height
Cylinder		$\pi r^2 h$	r : radius of the base h : height
Sphere		$\frac{4}{3} \pi r^3$	r : radius
Hemisphere		$\frac{2}{3} \pi r^3$	r : radius
Prism		Area of base \times Height	-
Pyramid		$\frac{1}{3}$ (area of the base) \times height	-

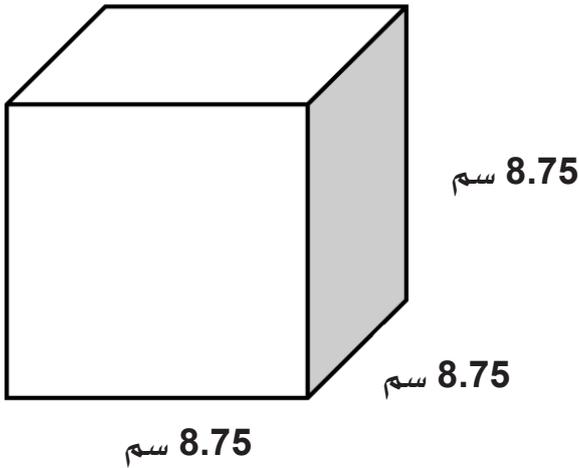
الشكل الأول: الوعاء المكعب



لقياس حجم المكعب = الطول X العرض X الارتفاع

وبما ان المكعب له طول وعرض وارتفاع متساوي، أي حجم المكعب = الضلع مكعب = a^3

• فإن حجم وعاء المد المكعب



$$670 \text{ مل} = \text{الضلع مكعب } (a^3)$$

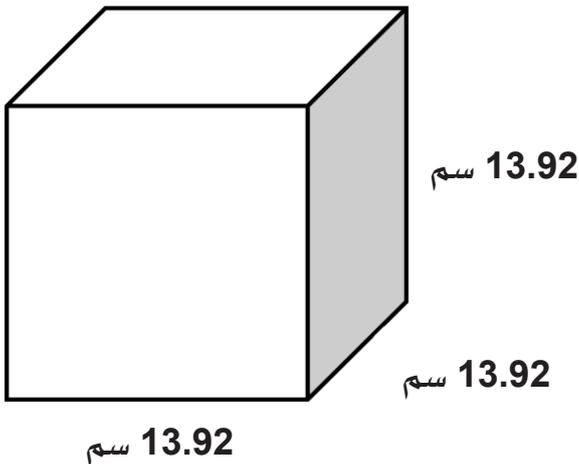
$$670 \text{ سم}^3 = a^3$$

$$(a^3)^{(1/3)} = (670 \text{ سم}^3)^{(1/3)}$$

$$a = 8.75 \text{ سم}$$

أي طول الضلع الواحد للمكعب هو 8.75 سم

• وأما حجم وعاء الصاع المكعب



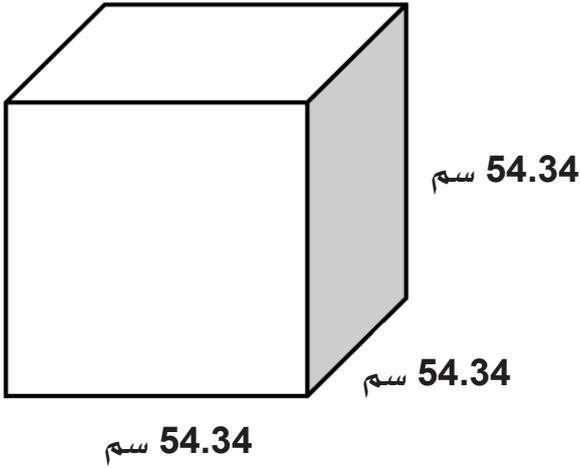
$$2700 \text{ مل} = \text{الضلع مكعب } (a^3)$$

أي طول الضلع الواحد للمكعب هو 13.92 سم

• حجم وعاء الوسق المكعب

$$160500 \text{ مل} = \text{الضلع مكعب } (a^3)$$

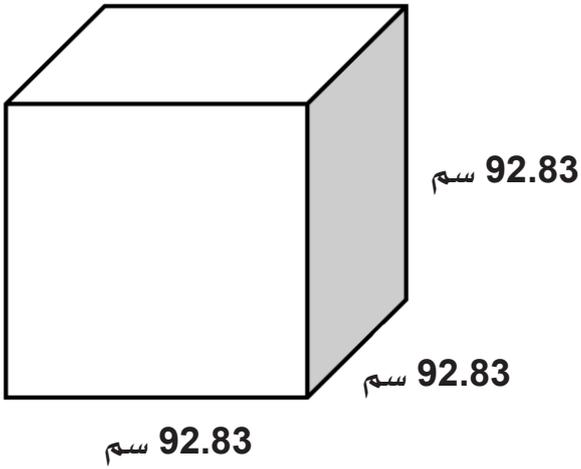
أي طول الضلع الواحد للمكعب هو 54.34 سم



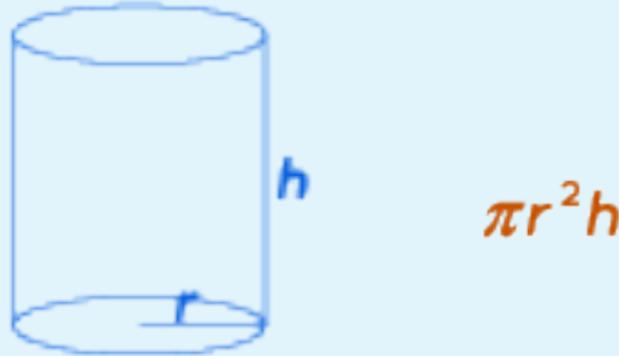
• حجم وعاء الخمسة اوسق المكعب

$$800000 \text{ مل} = \text{الضلع مكعب } (a^3)$$

أي طول الضلع الواحد للمكعب هو 92.83 سم



الشكل الثاني: الوعاء الأسطواني



لقياس حجم الأسطوانة = الارتفاع \times مساحة القاعدة الدائرية
= الارتفاع (h) \times مساحة الدائرة ($\pi \times$ نصف القطر تربيع)

$$r^2 \times \pi \times h = \pi r^2 h =$$

• حجم الوعاء الاسطواني للمد

$$\pi r^2 h = 670 \text{ مل}$$

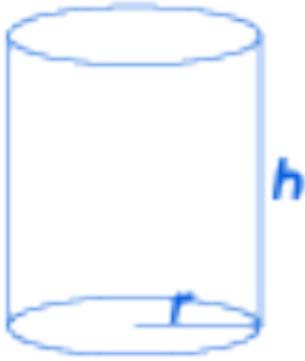
$$\pi r^2 h = 670 \text{ سم}^3$$

$$r^2 = \frac{670}{\pi \times h}$$

$$r = \left(\frac{670}{\pi \times h} \right)^{\frac{1}{2}}$$

فتكون لدينا هذه المعادلة والتي تبين ترابط نتيجة المجهولين وهما الارتفاع h ، ونصف القطر r مع بعض، فعلى فرض ان الارتفاع $h = 5$ سم ، فينتج عن التعويض في المعادلة ان نصف القطر r يساوي 6.53 سم

وينفس الطريقة تم عمل الجدول التالي لحجم الاوعية الاسطوانية للمد الواحد بحسب اختيار الارتفاع



الارتفاع (h)	نصف القطر (r)
5	6.53
6	5.96
7	5.52
8	5.16
9	4.87
10	4.62

• حجم الوعاء الاسطواني للصاع

$$\pi r^2 h = 2700 \text{ مل}$$

وينفس المعادلة التي طبقت في المد تم عمل الجدول التالي لحجم الاوعية الاسطوانية للصاع الواحد بحسب اختيار الارتفاع



الارتفاع h	نصف القطر R
10	9.27
15	7.57
20	6.56
25	5.86
30	5.35

• حجم الوعاء الاسطواني للوسق

$$\pi r^2 h = 160500 \text{ مل}$$

وبنفس المعادلة التي طبقت في المد تم عمل الجدول التالي لحجم الاوعية الاسطوانية للوسق الواحد بحسب اختيار الارتفاع

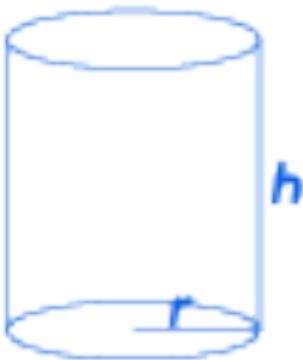


الارتفاع h	نصف القطر R
40	35.74
50	31.97
60	29.18
70	27.02
80	25.27

• حجم الوعاء الاسطواني للخمسة اوسق

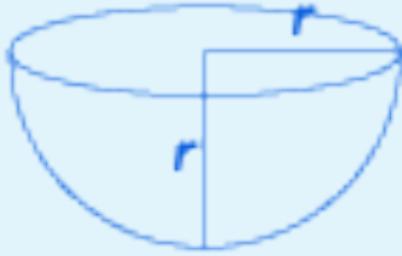
$$\pi r^2 h = 800000 \text{ سم}^3$$

وبنفس المعادلة التي طبقت في المد تم عمل الجدول التالي لحجم الاوعية الاسطوانية للخمسة اوسق الواحد بحسب اختيار الارتفاع



الارتفاع h	نصف القطر R
30	92.13
50	71.36
70	60.31
90	53.19
100	50.46

الشكل الثالث: الوعاء الدائري



$$\frac{2}{3} \pi r^3$$

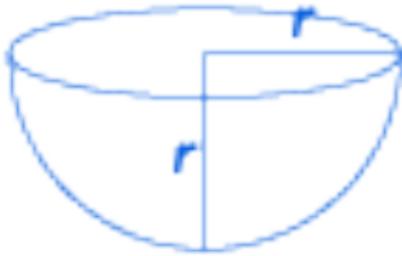
لقياس حجم الوعاء الدائري = $2/3 \times \pi r^3$

• حجم الوعاء الدائري للمد

$$2/3 \pi r^3 = 670 \text{ مل}$$

$$2/3 \pi r^3 = 670 \text{ سم}^3$$

$$r^3 = 3 \times (670 \text{ سم}^3) / (2 \times \pi)$$

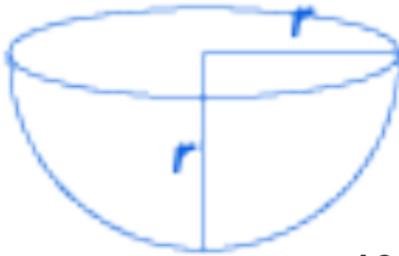


$$r^3 = \frac{3 \times (670)}{2 \times \pi}$$

$$r = \left(\frac{3 \times (670)}{2 \times \pi} \right)^{1/3}$$

أي طول نصف القطر للوعاء الدائري للمد الواحد يساوي **6.84** سم

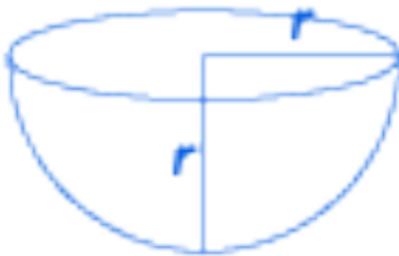
• حجم الوعاء الدائري للصابع



$$2700 \text{ مل} = \frac{2}{3} \pi r^3$$

أي طول نصف القطر للوعاء الدائري للصابع الواحد يساوي 10.88 سم

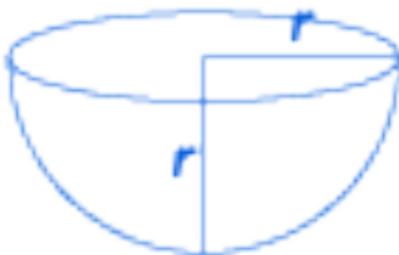
• حجم الوعاء الدائري للوسق



$$160500 \text{ مل} = \frac{2}{3} \pi r^3$$

أي طول نصف القطر للوعاء الدائري للوسق الواحد يساوي 42.48 سم

• حجم الوعاء الدائري للخمسة اوسق



$$800000 \text{ سم}^3 = \frac{2}{3} \pi r^3$$

أي طول نصف القطر للوعاء الدائري للخمسة اوسق يساوي 72.56 سم

ملحق

نموذج من الجدول العام (صفحة واحدة) لبيانات القائسين
كما انتهت إليه الدراسة العملية التي قامت بها منظمة الزكاة العالمية

بيانات تجربة الصاع النبوي 1445هـ

رقم القائس	مركز القائس	البلد	القياس												الوزن	الطن	الذراع	الخطوة	رقم الهاتف	مصدر البيانات								
			القياس																									
575	446	475	360	580	466	470	364	460	358	480	374	610	354	630	356	530	300	720	466	720	479	1040	481	154.7	90.7	166.9	40	موريتانيا
590	465	540	414	540	412	470	364	460	358	480	374	610	354	630	356	530	300	720	466	720	479	1040	481	154.7	90.7	166.9	48	سودان
630	484	646	493	596	462	410	332	510	411	495	380	530	307	530	308	466	278	730	356	760	382	810	394	86.5	164	46	46	سودان
560	494	555	437	600	469	405	323	520	405	565	433	510	285	560	301	490	248	860	422	660	325	780	365	63.1	175	14	14	سوريا
930	720	920	705	880	678	750	588	725	561	730	563	825	483	630	361	680	385	1080	537	1120	672	880	420	66.7	172	38	38	عمان
700	542	655	506	690	527	545	431	545	493	535	403	600	344	550	324	575	336	940	465	990	448	910	437	86.6	167	43	43	عمان
565	444	550	428	520	410	450	368	445	356	455	356	445	247	410	235	430	521	780	373	760	395	670	317	108.7	170	43	43	أثيوبيا
615	472	520	401	540	416	520	401	495	392	495	377	535	310	480	272	425	249	890	462	340	522	1000	518	79.3	169	49.5	49.5	عمان
360	282	430	330	400	316	430	335	230	332	420	322	430	249	465	279	400	245	700	318	660	317	820	384	80.2	179	39	39	عمان
760	614	800	628	751	587	620	475	650	505	630	500	730	417	770	439	660	318	1050	560	680	393	640	318	78	177	36	36	عمان
575	443	595	463	580	455	510	398	510	397	560	434	590	345	540	320	600	378	820	383	790	387	800	412	96.2	174	17	17	عمان
540	425	560	438	540	421	460	360	480	378	500	393	470	282	540	310	550	523	890	415	840	404	720	470	77.8	163	37	37	عمان
595	463	600	495	650	492	500	396	500	442	420	327	465	269	420	235	475	274	1000	588	1030	512	620	355	59	160	14	14	عمان
560	437	595	454	595	463	540	420	575	442	515	397	470	275	465	283	690	404	940	429	960	529	795	394	83	182	42	42	سودان
665	518	695	532	625	465	540	424	555	432	565	435	595	353	515	362	590	350	1165	719	1160	633	1140	581	91.5	171	44	44	سودان
445	338	460	355	445	335	390	301	410	316	395	305	440	259	415	242	450	260	790	392	720	305	790	394	132	160	44	44	سودان
775	591	700	536	595	442	500	395	465	361	515	397	475	277	525	309	510	354	890	422	710	305	900	474	63.8	169	41	41	سودان
620	470	470	439	560	404	510	383	460	360	470	370	520	281	440	289	560	321	690	311	660	294	450	249	91.6	171	50	50	عمان
465	359	425	331	445	351	435	340	435	332	430	332	465	287	390	211	335	200	545	240	520	238	570	262	44.2	153	25	25	مطابق
695	540	665	523	570	444	510	422	560	428	640	483	565	317	545	295	580	425	895	475	910	474	900	521	93.2	173	35	35	عمان
520	407	525	416	525	407	460	364	425	330	435	337	425	256	425	251	425	252	675	346	660	330	710	356	99.2	171	47	47	سوريا
460	346	460	353	480	364	420	330	390	308	440	330	440	236	340	203	390	430	640	321	640	295	660	350	105.7	169	50	50	عمان
440	324	440	334	450	352	380	294	350	256	400	306	450	283	410	239	395	236	815	393	910	437	750	374	84.1	171.5	37	37	عمان
400	320	400	323	445	348	415	332	440	347	385	305	460	268	410	240	460	269	950	491	830	426	700	363	75.4	160	33	33	عمان
595	467	585	468	625	491	540	425	540	425	495	391	545	325	530	316	505	288	700	363	665	313	710	328	80	166	48	48	عمان
595	463	630	478	660	502	540	417	570	445	540	423	560	313	590	347	595	352	750	354	800	388	860	434	105.1	175	46	46	سودان
665	514	665	349	495	383	500	386	450	353	530	406	505	287	600	337	660	368	900	463	845	449	800	415	88.9	183	49	49	عمان
870	664	925	713	825	647	770	590	720	573	735	575	835	495	785	453	770	448	1090	550	990	478	950	489	100.2	175	31	31	عمان
540	565	720	563	630	489	630	489	520	417	530	406	490	293	470	280	520	304	720	448	780	488	720	443	82.1	161	37	37	عمان
545	425	560	436	530	410	435	338	485	367	480	371	445	288	480	285	475	281	750	349	790	360	660	320	99.9	168	45	45	عمان
675	515	635	478	445	495	615	468	590	468	800	471	860	379	600	347	525	303	990	512	1030	504	950	501	88.2	171	49	49	مطابق
460	347	520	395	500	395	485	369	540	421	610	478	610	387	550	325	565	328	920	464	1070	550	1070	568	92.5	166	39	39	عمان
290	630	745	575	690	535	720	554	755	583	730	587	815	470	860	487	810	468	1260	616	1100	545	940	490	82.1	180	33	33	عمان
565	438	550	420	480	368	420	333	455	340	460	351	480	275	495	283	680	443	780	387	630	343	695	343	99.8	165	66	66	عمان
430	311	470	353	430	313	420	317	390	301	355	272	380	223	365	228	365	216	660	395	580	260	500	281	71.4	165	40	40	عمان
380	292	430	338	370	287	330	251	360	280	320	244	300	177	320	189	350	206	750	387	720	337	800	415	90	166	53	53	عمان
660	500	650	493	650	498	530	413	540	420	550	422	620	388	590	336	590	313	1190	631	1160	620	1280	663	79.2	162	54	54	عمان
590	715	665	435	590	391	520	409	465	347	495	379	560	329	545	314	480	280	950	469	1090	578	890	470	107	172	46	46	عمان
560	432	540	422	510	388	500	424	500	387	520	415	550	311	470	272	570	322	800	415	820	414	640	490	78	163	45	45	عمان
580	434	580	448	600	463	515	399	595	379	550	421	540	388	560	328	575	336	660	313	680	345	730	361	66.5	174	20	20	عمان
490	381	535	414	455	386	405	296	415	330	390	305	450	266	430	254	370	218	760	352	790	382	730	352	61.1	171	29	29	عمان
745	586	765	597	765	603	665	528	625	492	665	527	730	426	665	385	700	405	930	474	980	504	1010	507	121.5	188	44	44	عمان
515	902	475	367	505	386	400	316	385	305	410	319	360	210	370	218	370	217	860	442	990	530	940	482	105	173	26	26	موريتانيا
635	494	595	461	665	512	560	432	525	405	520	411	610	388	545	318	575	337	1220	670	1110	518	1200	658	74.6	173.5	30	30	عمان
730	566	670	528	705	548	580	468	575	462	545																		

فهرس الموضوعات

1	العنوان :
2	نبذة عن المنظمة :
4	قائمة الهيئة الاستشارية :
5	قائمة مجلس الخبراء :
9	كلمة رئيس مجلس الخبراء :
12	الأعمال التحضيرية للقرار :
17	تمهيد :
18	نص القرار :
21	بيان القرار :
21	المادة الأولى
25	المادة الثانية
36	المادة الثالثة
38	المادة الرابعة
51	المادة الخامسة
69	ملحق
70	فهرس الموضوعات :

IZÖLZ

منظمة الزكاة العالمية
International Zakat Organization

هيئة علمية مهنية متخصصة في إصدار
معايير وقرارات الزكاة الفقهية والمحاسبية

نحو إبراز الدور الحضاري للزكاة في العالم



IZakat.org info@izakat.org

+90 5541848030